وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الرقم التسلسلي: ...../2024

رقم التسجيل: 120232204408571 3

حتمية الثورة في ظل السياسة الاستعمارية وعقم النضال السياسي (1945-1954)

مذكرة لنيل شهادة الماستر: تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالبة:

- عمرون وردة.

إشراف الدكتور:

- يعيش محمد.

الاسم	الرتبة	الصفة
عاشور قويدر	الأستاذ الدكتور	رئيس اللجنة
يعيش محمد	الأستاذ الدكتور	مشرفا ومقررا
جياب فاروق	الأستاذ الدكتور	أستاذا مناقشا

السنة الجامعية: 2023/ 2024

الموافق لسنة :1445 هـ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات و المسائل المرتبطة بالطلبة
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

الرقم: /2024

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه :

السيد(ة): عمروش وردة

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 10 17 75 478

الصادرة بتاريخ : 2016/11/07 عن دائرة : المسيلة .

المسجل(ة) بكلية: العلوم الإنسانية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ معاصر تحت رقم التسجيل: 122322044085713

والمكلف بإنجاز اعمال بحث (مذكرة التخرج ليسانس، مذكرة ماستر ' مذكرة ماجستير ' اطروحة دكتوراه)

عنوانها: حقبة الثورة في ظل السياسة الاستعمارية وموقف الشمال السياسي 1954 - 1945

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2024/06/02

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: حصيلة الثورة في ظل السياسة الاستعمارية وعقم الاستقلال السياسي 1954-1965

إعداد الطلبة:

1- بشروت وردة رقم التسجيل: 12023220440857 13

2- رقم التسجيل:

القسم: التاريخ **الشعبة:** التاريخ (علوم) **التخصص** تاريخ حاضر

إشراف: بعيش محمد **الرتبة:** أستاذ محاضر (أ)

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2023-2024 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة والتقييم.

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة):	رئيس فريق الاختصاص	رئيس القسم
أ. د بعيش محمد	د/ السعدية بن حامد	د/ بوقرولة عبد المالك

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وهبنا التوفيق والسداد وانار لنا درب العلم والمعرفة وانعمنا القوة والتحدي على اتمام هذا العمل المتواضع

اتوجه بجزيل الشكر والامتنان الى كل من ساعدني من قريب او بعيد على انجاز هذه المذكرة

ونخص بالذكر الاستاذ المشرف يعيش محمد والاستاذ والاخ والزميل مصطفى فراحتية لما قدمه لي من الارشادات ونصائح قيمة طيلة انجازنا لهذه المذكرة

كما أتوجه بالشكر في هذا المقام الى اعضاء اللجنة المناقشة

كما أتقدم بالشكر الجزيل الى كل من زرع التفاؤل في دربنا وقدم لنا التسهيلات والمعلومات خاصة إلى المدير و مسؤول المكتبة بثانوية المقري وعائلتي الصغيرة

إهداء

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات وبنعمته تتنزل الخيرات والبركات ونصلي ونسلم على نبيه الذي اجتباه وعلى أله وصحبه ومن والاه.

قال تعالى: "وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا" سوره الاسراء الآية 29

فاني اهدي هذا العمل الى من لا يمكن للكلمات ان توفيهما حقهما الى الوالدين الكريمين حفظهم الله واطال في عمرهما.

الى افراد عائلتي اخوتي واخواتي وابنائهم حفظهم الله

إلى سندي زوجي وفلذة كبدي أبنائي حفظهم الله وجعلهم ذخرا لي.

محمد براء ،انس ، وأميرعبد الرحمن.

والى ام زوجي حفظها الله

وعائله زوجي الكريمة.

وفي الاخير فاني اهدي هذا العمل الى زملائي الذين رافقوني خلال مشوار الدراسي والمهني.

قائمة الاختصارات:

تح:	تحقيق.
تر	: ترجمة.
تع	تعليق
تق	تقديم
ج	جـزء
د ت	دون تاريخ النشر
د د ن	دون دار النشر
ص	صفحة
ص ص	صفحات عد يدة متلاحقة
ع	عــد د
مج	مجلد
2 -	باللغة الأجنبية
p	Page

مقدمة

مثلت الحركة الوطنية في الجزائر في النصف الاول من القرن 20 ميلادي الحاضنة التي جمعت مكونات المشهد السياسي النضالي بمختلف نظمه سواء الشخصية، او الحزبية، او الجمعوية التي تعددت مشاربها وأطروحاتها السياسية والفكرية ، سعت من خلالها الى تبني مطالب الشعب الجزائري وطموحاته في الاستقلال، والاستماتة في الدفاع عنها امام سلطة المستعمر وسياساته الاجرامية التي لم يخلو منها جانب من جوانب حياة المجتمع الجزائري في تلك الفترة، غير إن المنابع الفكرية التي نهل منها قادة الحركة الوطنية كان لها الاثر في التحكم والتأثير على دفة كل مكون سياسي في تحديد اتجاهه السياسي والمبادئ التي سيدافع عنها امام سلطة المستعمر، فتعددت التيارات السياسية من دعاة الادماج، إلى دعاة المساواة والإصلاح ، إلى بروز تيار الاستقلالي يدعو إلى طرد المستعمر.

ناضلت قيادات هذه التيارات السياسية في خضم سياسة الترهيب والتضييق التي كان يمارسها المستعمر، اضافة الى الظروف والمتغيرات الاقليمية والدولية والعالمية التي كانت تحدث، على غرار بروز الفكر التحرري وانتشاره على نطاق واسع بصيغ مختلفة، وكذلك المواجهة العالمية الاولى والثانية، وما كان لها من انعكاسات على مختلف الأصعدة.

فكان بذلك النضال السياسي واقعا بين الحتمية الظرفية والسلمية التي تتماشى مع سياسة المستعمر، والطموح الى احتضان مطالب الشعب الجزائري وافتكاكها من المستعمر بعيدا عن حمام الدم، غير ان هذا الموقف وضع الحركة الوطنية امام رهانات وتحديات جعلت نضالها لا يواكب مطالب الشعب الجزائري، ا ما دفع نحو تبني طرح نضالي جديد يعتمد على العمل المسلح كأسلوب نضالي حتمي آمن به مجموعة من الشباب تمثل في الثورة، وهو ما سنحاول معالجته في موضوعنا هذا من خلال دراستنا هذه في مسار الحركة الوطنية ما بين 1945-1954 بحثا عن مظاهر العقم السياسي في مسار الحركة الوطنية وعجزها في تحقيق مطالب الشعب الجزائري في الاستقلال عن المستعمر الفرنسي وحتميه العمل المسلح كبديل نضالي وسبيل جديد يعبر عن امل وطموح الشعب الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود اسباب اختيارنا لهذا الموضوع الى مجموعة من الدوافع الموضوعية والذاتية.

-أما الدوافع الذاتية فهي:

- الاهتمام الشخصي لنا بتاريخ الحركة الوطنية الجزائرية وتغيير مسارها والاسباب الكامنة وراء ذلك.
- أخذ فكرة حول الطموح والارادة القوية للشعب الجزائري وتمسكه بالعمل المسلح من أجل أخذ الحرية والاستقلال.

أما الموضوعية فتتمثل في:

- الرغبة في البحث عن ثنايا تاريخ الجزائر المعاصر خاصة ما تعلق بمسببات الثورة التحريرية.
- السعي إلى دراسة مسار الحركة الوطنية الجزائرية وإسهاماتها النضالية ما بين 1945-1954 بمختلف توجهاتها الفكرية وما حققته في أرض الواقع.
- التعرف على رموز الحركة الوطنية وتضحياتهم من أجل استمرارية الحس الوطني ومقومات الشعب الجزائري في ظل سياسة الاستعمار الفرنسي من أجل الحفاظ على إستمراريته في الجزائر في ظل الجرائم التي كان يرتكبها.
- الكشف عن مسار الفكر الثوري وتبلوره في ظل النضال السياسي.

التعمق في دراسة التاريخ الجزائر خاصة تاريخ الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية لأنها تعتبر طفرة أو نقلة نوعية كانت نتيجتها ثورة الفاتح من نوفمبر 1954.

-

الإطار الزماني والمكاني:

من خلال العنوان "حتمية الثورة في ظل السياسة الاستعمارية وعقم النضال السياسي يتضح لنا الإطار الزماني 1945-1954، وفي الفترة التي عرفت فيها الجزائر تطورات وزخم احداث غيرت الوضع العام بها اما الإطار المكاني فهو الجزائر.

الإشكالية:

وسعيا منا للإلمام بجوانب هذا الموضوع انطلقنا في دراستنا له من إشكالية مفادها:

ماهي مطالب الحركة الوطنية ،وما مدى توافقها مع المطالب الشعبية في ظل السياسة الإستعمارية الفرنسية 1945-1954 ، وماهي القناعات الدافعة في تنامي العمل المسلح ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تبادرت الى أذهاننا مجموعة من التساؤلات التي تخص الوضع السياسي العام للحركة الوطنية بمختلف تشكيلاتها ومطالبها في ظل الإستعمار وسياساته والمتمثلة في:

- ما مظاهر النضال السياسي للحركة الوطنية قبيل واثناء الحرب العالمية الثانية؟
- ما موقف الاستعمار الفرنسي منها؟
- ما مؤشرات عقم النظام السياسي وتنامي فكرة العمل المسلح؟

أهداف الدراسة:

- الالمام بمسار الحركة الوطنية النضالي منذ مطلع القرن 20 ميلادي حتى اندلاع الثورة التحريرية.
- الارهاصات الأولية لبروز التيار الثوري وصولا الى غاية الثورة.
- التعرف على زعامات الحركة الوطنية وتضحياتهم في سبيل تحقيق مطالب الشعب الجزائري.
- الكشف عن جرائم فرنسا الاستعمارية على غرار مجازر 8 ماي 1945، والمضايقات والممارسات التي تعرضت لها الحركة الوطنية.

أهمية الدراسة:

تندرج هذه الدراسة في إطار البحث في المسار النضالي للشعب الجزائري ضد الوجود الاستعماري الذي كرس كل السياسات والاستراتيجيات للتمسك بالجزائر، والكشف عن جسامة التضحيات التي قدمت في سبيل تحقيق الاستقلال.

وللإجابة على الاشكالية والتساؤلات المذكورة سالفًا قمنا بالاعتماد على خطة تتكون من مقدمة فصل تمهيدي وفصلين وخاتمة ومجموعة من الملاحق حول الموضوع:

- **مدخل:** تضمن مظاهر النضال السياسي في الحركة الوطنية قبيل واثناء الحرب العالمية الثانية وكذا موقف الاستعمار الفرنسي من الحركة الوطنية قبيل واثناء الحرب العالمية.
- **الفصل الأول:** كان تحت عنوان السياسة الاستعمارية ما بين 1945-1954 ورد فعل الحركة الوطنية، وقسم الى ثلاث مباحث الاول بعنوان "مجازر 8 ماي 1945"، أما المبحث الثاني فكان بعنوان "قانون العفو العام"، أما الثالث فكان عنوانه "القانون الخاص 1947/9/20".
- **الفصل الثاني:** عنوانه "مظاهر عقم النظام السياسي وتنامي فكرة العمل المسلح"، والذي بدوره ينقسم الى مبحثين، الاول عنوانه "واقع الحركة الوطنية ما بين 1945-1954"، اما عنوان المبحث الثاني هو "مظاهر عقم النضال السياسي وتنامي فكرة العمل المسلح.

منهج البحث:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج التاريخي الوصفي الذي قمنا من خلاله بتتبع مسار الحركة الوطنية، والسياسات الاستعمارية التي جاء بها الاستعمار في المرحلة المدروسة، إضافة الى تتبع تبلور فكرة العمل مسلح في ظل الحراك السياسي الذي كانت تشهده الجزائر خلال المرحلة الممتدة ما بين 1945-1954.

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على مجموعه مصادر ومراجع افادتنا في دراستنا هذه ومن أبرزها:

المصادر والمراجع:

الكتب التي استفدنا منها في المدخل هي:

- بشير بلاح العربي منور، نبيل داودة: "تاريخ الجزائر المعاصر الجزء الثاني" الذي افادنا في الحديث عن الحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الثانية وموقف فرنسا منها.
-

-كما اعتمدنا على كتاب "هذه هي الجزائر" لأحمد توفيق المدني في نفس الطرح إضافة، الى كتاب "حزب الشعب الجزائري" لصاحبه احمد الخطيب، الذي افادنا في التكلم عن حزب الشعب، إضافة الى اعتمادنا على سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين للحديث والاثراء عن جمعيه العلماء المسلمين، كما اعتمدنا على كتاب محفوظ قداش في "تاريخ الحركة الوطنية 1919-1939" اثناء الحديث عن الحركة الوطنية في ظل الحرب العالمية الثانية.

اما الفصل الاول فقد اعتمدنا في حديثنا على مجازر 8 ماي 1945 على كتاب "ليل الاستعمار" لصاحبه فرحات عباس كمصدر عايش الحدث إضافة الى مقال لصاحبه محمد دادة بعنوان "احداث 8 ماي 1945 أسبابها ونتائجها"، ضف الى ذلك كتاب "الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945 لصاحبه ابو القاسم سعد الله وكتاب محمد قنانش "آفاق مغاربية المسيرة الوطنية واحداث 8 ماي 1945".

كما استفدنا من كتاب سياسة "التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954" لصاحبه يحيى بوعزيز، تاريخ الجزائر المعاصر في التحدث عن ردود افعال عن مجازر 8 ماي 1945.

أما الفصل الثاني فقد اعتمدنا على كتاب "حياة كفاح" لأحمد توفيق المدني في مظاهر التقارب بين عناصر الحركة الوطنية وكتاب "الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1947-1954" الجزء الثالث ، في مظاهر التنافر بين عناصر الحركة الوطنية، كما اعتمدنا في الحديث على المنظمة الخاصة كتاب ابراهيم لونيسي "في المنظمة الخاصة L.O.S أو المخ المدبر لثورة نوفمبر 1954، كذلك كتاب محمد حربي "جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع" في الحديث عن المنظمة الخاصة، وكذلك كتاب حسين أيت أحمد "روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1952" في نفس الطرح إضافة إلى مراجع لا يسعنا الوقت لذكرهم.

خطة المذكرة

الفصل التمهيدي:

-مظاهر النضال السياسي للحركة الوطنية قبيل واثناء الحرب العالمية الثانية.

- موقف الاستعمار الفرنسي من الحركة الوطنية قبيل واثناء الحرب العالمية الثانية.

الفصل الاول السياسة الاستعمارية ما بين 1945 و1954 ورد فعل الحركة الوطنية.

المبحث الأول: مجازر 8 ماي .1945

المطلب الأول :الخلفيات والتداعيات التاريخية لمجاز 8 ماي 1945.

المطلب الثاني :الأحداث والوقائع.

المطلب الثالث :انعكاسات مجازر 08 ماي 1945 .

المبحث الثاني: قانون العفو العام 1946./3/9

المطلب الأول :مضمونه.

المطلب الثاني :أهدافه.

المطلب الثالث: أثره على الحركة الوطنية.

المبحث الثالث: القانون الخاص 1947/9/20

المطلب الأول :مضمونه.

المطلب الثاني: أهداف الإدارة الفرنسية منه .

المطلب الثالث :موقف الحركة الوطنية منه.

الفصل الثاني: مظاهر عقم النظام السياسي وتنامي فكره العمل المسلح.

المبحث الأول: واقع الحركة الوطنية بين 1945-1954

المطلب الأول :مظاهر التقارب

المطلب الثاني :مظاهر التنافر

المبحث الثاني : مظاهر عقم النضال السياسي وتنامي فكرة العمل المسلح .

المطلب الأول : المنظمة الخاصة

المطلب الثاني : أزمة حركة الإنتصار للحريات .

المطلب الثالث : التحضير للثورة التحريرية الكبرى.

خاتمة .

الفصل التمهيدي

1. مظاهر النضال السياسي للحركة الوطنية قبيل واثناء الحرب العالمية الثانية وموقف فرنسا منها.

شهدت الحركة الوطنية زخما من الأحداث التي مست مكوناتها بمختلف اتجاهاتها سواء من حيث التنظيم أو المسميات أو الواقع الحزبي أو الجمعوي لكل مكون.

1.1. واقع النضال السياسي للحركة الوطنية قبيل الحرب العالمية الثانية وموقف فرنسا منه.

أ. موقف فرنسا من حزب الشعب قبيل الحرب العالمية الثانية:

إن حزب الشعب الذي مثل وجها جديدا لحزب نجم شمال إفريقيا، الذي حل من طرف سلطة الاستعمار بضواحي باريس بزعامة **مصالي الحاج**[*]، وبحضور (300 مناضل) من حزب النجم، حافظ زعيمه على منصب القيادة بهذا الحزب الجديد من خلال التصويت في 11 مارس 1937، نقل الحزب نشاطاته إلى الجزائر بعد عودة مصالي إليها بتاريخ 1937/6/18، فكان هذا الحزب بمثابة منظمة ذات انتشار واسع كانت اهتماماته أكثر شموليه[1]

حيث شكل حزب الشعب بمطالبه الثورية حاضنة لطموح الشعب الجزائري، كما تبنى القضية الجزائرية بمختلف أركانها منها ما تعلق بتحسين الوضع العام والوضع المعيشي للجزائريين، ما دفع السلطة الاستعمارية إلى إيقاف قيادته في 1937/11/04 على غرار مصالي وخلفية بن عمر ولحول ومفدي زكريا، وسجنوا لمدة سنتين إلى غاية أوت 1939[2].

وانخرط آلاف الجزائريين في هذا الحزب في فترة وجيزة على كافة التراب الجزائري[3].

---

[*] مصالي الحاج: ولد بتاريخ 16 ماي 1898 في تلمسان من عائلة محافظة، تجند للحرب العالمية الأولى كجندي سنة 1918وسافر إلى فرنسا سنة 1922وبدا فصلا جديدا في النشاط والنضال السياسي الوطني ،تزعم قيادة عدة أحزاب كنجم شمال أفريقيا وحزب الشعب وحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية (انظر عبد الرحمان الأعرج:**جوانب من حياة مصالي**، مجلة القرطاس،الدراسات الحضارية والفكرة.ع1،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان،2012،ص ص 270،271)

[1] بشير بلاح وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 86

[2] عبد الوهاب بن خليف: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال الى الاستقلال، ط 1، دار طليطلة، الجزائر، 2009، ص 126.

[3] مسعود عثماني: مصطفى بن بولعيد، دار الهدى،د ط، الجزائر، 2003، ص 33.

وينظر كذلك : محفوظ قداش :تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1939)،ج1،دار الأمة ،دط،الجزائر،2012،ص786

لقد كانت سنة 1939 سنة كوارث بالنسبة لحزب الشعب الجزائري ففيها توفي في السجن الصديق الحميم لمصالي الحاج، وخليفته في القيادة أزرقي كحيل، كما قامت الشرطة بإلقاء القبض على مناضلين ناشطين في الحزب أمثال محمد خيضر، وفي أوت من العام نفسه منعت السلطات الفرنسية جريدة الأمة وجريدة البرلمان الجزائري من الصدور، وبعد شهر من ذلك صدر مرسوم يقضي بحل حزب الشعب الجزائري يزعم أنه يتعامل مع ألمانيا النازية[1].

أما مصالي الحاج الذي كان في السجن وأطلق سراحه في نهاية شهر أوت عام 1939 مع رفقائه، فلم يكد وأن أعادته السلطات الفرنسية الى السجن بتهمة الثورة والتحريض على العصيان يوم 04 أكتوبر 1939 حكم عليهم بالسجن مدة(16 عاما) مع الأشغال الشاقة والإبعاد(20 سنة) ،بعد مدة السجن وتغريمهم(30 مليونًا) من الفرنكات ،وذلك كان تعبيرا من الفرنسيين بدل ان يغيروا سياساتهم التي زادت من القمع والصرامة على المسلمين.[2]

وخلال هذه الفترة توالت عمليات القمع ضد تنظيم حزب الشعب ومنعت كافة المظاهرات الوطنية وصودرت أعداد "الجرائد الوطنية" من الأسواق كل هذا بتهمة المس بالدولة وإعادة تنظيم وتأسيس حزب منحل حيث وجدت الحكومة الفرنسية فرصة في ضرورة القضاء على المعارضة الداخلية من أي جهة كانت[3].

ب. موقف فرنسا من جمعية العلماء المسلمين قبيل الحرب العالمية الثانية:

لم يكن نشاط جمعية العلماء المسلمين حكرا على جانب دون أخر فمنذ إنشائها بزعامة عبد الحميد بن باديس في 1931/05/05 فقط تعددت مجالات نشاط هذه الأخيرة، وهو ما حواه قانونها الأساسي الذي تضمن 24 فصلا، حدد الخطوط العريضة لهذا النشاط المتمثل في المجمل في الدفاع عن الهوية الوطنية والمقومات الجزائرية في ظل السياسات الاستعمارية التي

[1] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 350

[2] احمد توفيق المدني:هذه هي الجزائر، ط 1، عالم المعرفة، الجزائر ،2010، ص 140.

[3] احمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري ،أكاديمية طلبه الدكتوراه لتبادل الوثائق والمصادر التاريخية، د ط، الجزء الأول، المؤسسات الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص ص ، 266 ،267.

مست جميع المجالات فحملت شعار الإسلام ،والعروبة ،والجزائر[1]، حيث ركزت على التعليم العربي من أجل تكوين النشء فتوسع نشاطها بفتح المدارس على مستوى أقطار الجزائر هذا في مجالها الأول ،أما مجالها الثاني فكان العمل الدعوي سعيا إلى تطهير المجتمع الجزائري مما يشوبه من بدع وخرافات ،من خلال دروس الوعظ والإرشاد الديني والمحاضرات في المساجد والفضاءات العامة[2]، كما كان للجمعية حضور في النشاط السياسي الذي تبنت فيه مواقف سياسية خاصة ما تمثل في محاربة سياسية الإدماج وقامت بالمساهمة في تنظيم المؤتمر الإسلامي* جوان 1936[3].

شهدت الجمعية كغيرها من الأحزاب الأخرى خلافات داخلية واهتزازات كان أبرزها خلاف ابن باديس مع الطيب العقبي* نتيجة ما تعرض إليه هذا الأخير بعد دخوله السجن ، حيث لم يتقبله أعضاء الجمعية بما آل إليه، لكن القطرة التي أفاضت الكأس وأخرجت الخلاف إلى العلن هو مقترح قدمه العقبي بتقديم المساندة لفرنسا في حربها ضد ألمانيا عشيه الحرب العالمية الثانية وهو ما عارضه عبد الحميد بن باديس[4].

صعدت فرنسا من حربها على جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فعملت على إخماد أنشطتها

---

[1] عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، ج2 ، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 425

[2] جمعية العلماء المسلمين: سجل المؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 49

* المؤتمر الاسلامي: هو اجتماع عقد بالعاصمة بتاريخ جوان 1936وهو حدث تاريخي تمثل في تقارب الإتجاهات السياسية الوطنية من علماء ونواب ومناضلين ،محاولين خلق تفكير وحدوي على مستوى الساحة السياسية في الجزائر. (ينظر :حورية جيلالي: **جهود جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الوحدوية من خلال المؤتمر الإسلامي**، مجلة الإبراهيمي للاداب والعلوم الإنسانية، مج2،ع3،جامعة برج بوعريريج، سبتمبر 2021،ص ص 244 245(.

[3] نور الدين حاروش: مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية قراءه في تاريخ الجزائر الحديث، د ط، دار الأمة الجزائر، 2012، ص 75

*الشيخ الطيب العقبي:ولد بتاريخ 15جانفي 1890في سيدي عقبة في عائلة متدينة محافظة،هاجر رفقة عائلته إلى الحجاز وأخذ الأفكار الإصلاحية من الجامعة الإسلامية، من مؤسسي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ورائد في حركة الإصلاح في الجزائر) ينظر أحمد مريوش:الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، دط،دار هومه للطباعة،الجزائر، 2012،ص ص 29.28

[4] محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية 1830 حتى ثوره نوفمبر 1954، ط 1، دار البعث، الجزائر، 1985، ص 163

الثقافية والدينية وتجديد الرقابة عليها بحجة رفض أعضائها دعوة فرنسا لتأييدها في الحرب[1]، استغلت السلطات الفرنسية هذا الموقف وألقت بمجموعة منهم في السجون بتهم ملفقة ضدهم تحت الإقامة الجبرية، حيث وضعت الشيخ البشير الإبراهيمي في أفلو بالقرب من مدينه تيارت حيث قضى ثلاثة أعوام ،أما رئيس الجمعية عبد الحميد بن باديس الذي كان رهن الإقامة الجبرية أيضا في مدينه قسنطينة فقد وافاه الأجل في 16 أفريل 1940 تاركا وراءه العديد من الآثار العلمية المتمثلة في الخطب والرسائل والمقالات السياسية وغيرها شاهدة على نضاله وعظمته[2].

حاولت السلطات الاستعمارية استغلال ما سبق للضغط على بقية أعضاء الجمعية وتضيق الخناق عليهم فقد تعرض الكثير منهم للنفي أو الاعتقال نذكر منهم "فرحات جراد" الأمين العام للجمعية، وخليل حاج أمحمد بمعسكر، ورئيس جمعية الفلاح قويدح بلزرق بالإضافة إلى محمد إبراهيم وغيرهم[3].

وبهذه الأساليب من القمع والاضطهاد التي كانت مسلطة على عناصر الجمعية في كامل أنحاء الوطن حاولت السلطات الاستعمارية ضرب الحركة الإصلاحية التي رفضت تأييدها في الحرب والقضاء على نشاطها[4].

ج. موقف فرنسا من الحزب الشيوعي قبيل الحرب العالمية الثانية:

شكل الحزب الشيوعي الجزائري امتداد للحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر ،حيث برز مع باقي التيارات السياسية الأخرى مطلع الثلاثينات فأسس لنفسه هياكل، وباشر نشاطه في الجزائر حيث كانت نهاية 1935 وبداية 1936 تاريخ لميلاد هذا الحزب وكان قرار الإنشاء في

[1] بشير بلاح: مرجع سابق،ص 448

[2] عمار عمورة: مرجع سابق، ص 421

[3] مصطفى أوعامري: **النشاط الإصلاحي والوطني للشيخ محمد البشير الإبراهيمي الغرب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)**، مجلة قرطاس للدراسات الفكرية والحضارية، ع 2، مج 9، الجزائر، 2021، ص 9

[4] نفسه: ص 9

المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الفرنسي ما بين 22 و 25 جانفي 1936 "فيليربان" بفرنسا الذي حضره "عمار اوزقان*" ممثلا لشيوعيي الجزائر في هذا المؤتمر، ضم الحزب بعض المناضلين الجزائريين إضافة إلى أغلبية من الأوروبيين ،استهدف هذا الحزب الفئات الأوروبية من المستوطنين بينما كان انتشاره بين الجزائريين ضعيفا باعتبار تعارض الشيوعية مع العقيدة الإسلامية.

كما لم تكن للحزب مواقف بارزة من المسائل الوطنية غير ما طغى على توجهه، وهو المطالبة بتحسين الظروف المعيشية (حقوق عمالية وتحسين الوضع الاجتماعي والمساواة...) إضافة على المطالبة بالجنسية الفرنسية لبعض الجزائريين[1].

سعي الحزب الشيوعي الجزائري إلى التقرب من الأحزاب الوطنية غير أن مواقف الأحزاب الوطنية على غرار حزب الشعب يرى في هذا الحزب أنها تدعو للانفصال على فرنسا، وهو ما يتعارض مع توجه الحزب[2].

وقد واجه الحزب الشيوعي الجزائري المصير نفسه من الحزب الشيوعي الفرنسي، إذ حل بعد أيام من التوقيع على الحلف الألماني السوفياتي وتم توقيف عدد من مناضليه من بينهم قدور بلقاسم الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري، وأغلقت مقراته فكانت شعبية الحزب تكاد تكون معدومة، أما أوروبيو الجزائر (الوطنيون الشيوعيون الصالحون) الذين لم يدعموا يوما برنامج الشيوعيين فلم يتبعوا الحزب[3].

د. موقف فرنسا من التيار الإدماجي قبيل الحرب العالمية الثانية

---

* عمار اوزقان :ولد في عائله تنتمي إلى منطقه العزازكه القبائل لسنه 1910 عمل كموظف في البريد التحق بالحزب الشيوعي واصبح السكرتيرة لهم عام 1943 من دعاه التجنيس ورواد تحرير المرآه 1955 بعد الاستقلال أصبح وزيرا للزراعة ثم السياحة بمديره لمجله الثورة الأفريقية انسحب من الساحة السياسية بعد معارضه العقيد بومدين توفي 1981 (ينظر حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، مرجع سابق، ص 272)

[1] بشير بلاح وآخرون، مرجع سابق، ص 91

[2] عبد الوهاب بن خليف: مرجع سابق، ص ص 154-155

[3] محفوظ قداش: مرجع سابق، ص 812

تزعم كل من فرحات عباس وابن جلول التيار الإدماجي، ودفاعا عن هذا الطرح طالبا بضرورة الاندماج في المجتمع الفرنسي، وتبني الحياة تحت سلطة المستعمر، غير أن هذا الموقف ما فتأ بدأ يتغير من طرف فرحات عباس من فكره الإدماج إلى المطالبة بإقامة فيدرالية مع فرنسا، ما أدى إلى وقوع انقسام في المواقف بينه وبين شخصية ابن جلول الذي بقي متمسكا بموقفه، ما دفع الشخصان إلى تكوين أحزاب سياسية في جويلية 1938 ،فأسس فرحات عباس التجمع الشعبي الجزائري ،وأسس بن جلول التجمع الجزائري الفرنسي المسلم فضم حزب ابن جلول دعاة الإدماج من الأعيان، في حين رفع فرحات عباس الشعار من الشعب والى الشعب فاتحا الحزب لكل التيارات السياسية الموجودة[1].

تضمنت مطالبه الحزبية المطالبة بالمساواة وإزالة الطبقية، واعتبار الجزائر كمقاطعة فرنسية مثل المقاطعات الأخرى، وحاول فرحات عباس التمييز بين فكرة الإلحاق التي تبناها مع الحفاظ على خصوصية الجزائر بمقوماتها وسياسة الاندماج المفرط، شهدت سنة 1939 بعض الفروع لهذا الحزب في أقبو والقصر والطاهير وسيدي بلعباس والمحمدية.

ولم ترقى المطالب التي تبناها هذا الحزب إلى تطلعات الشعب الجزائري ما جعل انتشاره حكرا على المقربين وأصدقاء فرحات عباس المتأثرين بشخصيته فقط[2].

وقد دعى فرحات عباس للوقوف إلى جانب فرنسا في حربها ضد النازية هو وأقرانه السابقين من دعاه التيار الإدماجي، مذكرين الجزائريين بمساهمتهم في الحرب العالمية الأولى وبأن دعمهم هذا هو نصره للحرية والديمقراطية والإنسانية فوقف هذا التيار إلى جانبها في حربها بل انخرط فيها رغم عجزه عن تحقيق أدنى المطالب التي تبناها[3].

2.2. واقع النضال السياسي للحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الثانية وموقف فرنسا منه.

لقد كانت الجزائر عشية الحرب العالمية الثانية تعيش حالة من أللاستقرار نتيجة

[1] حميدي عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، ، دط ،دار المعرفة ،الجزائر ، 2007، ص ص 79-80

[2] محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية 1919-1939 مرجع سابق، ص ص 770-771

[3] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج 3، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص ص 79-80

تعرضها للصدمات المعاكسة والمتقلبة جراء الحرب العالمية الثانية حيث عرفت صعوبات وشعرت بهبة الحروب التحريرية للبلدان المحتلة من طرف الالمان[1].

حيث اتسمت الساحة السياسية الجزائرية عشية الحرب بضعف شديد بسبب الانقسام الذي حل في صفوف الحركة الوطنية الجزائرية وتضارب الاهداف الوطنية لا سيما انه أصبح من الواضح ان فرنسا هي الدولة التي ستدور على أرضها أحداث هاته، الحرب ويؤثر بالسلب على الاوضاع العامة بالجزائر، خاصة وأن فرنسا كانت تعلق آمالا كبيرة على الاقتصاد الجزائري وعلى مشاركة الجزائريين بجانبها في هذه الحرب[2].

وقد أدى انقسام مواقف التيارات الوطنية الى عدم توحيد الموقف من فرنسا في هذه المرحلة الحاسمة، وهب المنتخبون لتأييد فرنسا باسم الدفاع عن الديمقراطية، كما تجند كل من فرحات عباس وابن جلول، وسبق الكثير من الجنود الجزائريين الى جبهات القتال، والأمل يحدوهم على أن تتحسن ظروف الجزائر ليدفع الضريبة مرة أخرى[3].

أ. واقع حزب الشعب في ظل الحرب.

بعد انهزام فرنسا في جوان 1940 وقيام حكومة فيشي العميلة لألمانيا النازية، حاولت السلطات الفرنسية المتواطئة مع ألمانيا ان تجلب مصالي إلى جانبها، بحيث يتعاون مع حكومة بيتان Petain، لكن مصالي أجاب مفدي زكريا في نوفمبر 1940والسيد علي بومنجل (محامي مصالي الحاج) في ديسمبر 1940 بأنه يرفض التعاون مع أي طرف[4].

وإثر مشكلة محاولة التفاهم مع مصالي، قدم هذا الاخير للمحاكمة حينها صرح امام القضاة بأن حزبه يرغب في المساواة المطلقة مع احترام تقاليد الجزائريين، لغتهم دينهم وبالتالي

---

[1] عبد الله مقلاتي: مرجع السابق، ص171

[2] شايب قدادرة: **أثر اندلاع الحرب العالمية الثانية على مسار الحركة الوطنية الجزائرية 1939- 1942**، دراسة التحليلية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، ع 2، جامعة سكيكدة، 2022، الجزائر، ص ص 372-375

[3] محفوظ قداش: الجزائر الجزائريين 1830-1954، تر: محمد المعراجي الاكاديمية التاريخية للمصادر التاريخية، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص 337

[4] عمار بحوش: مرجع سابق، ص ص 305-306

لا يريدون الانفصال عن فرنسا، رغم ذلك حكمت عليه المحكمة العسكرية ب (16 سنة) سجنا مع الاعمال الشاقة، ومصادرة أملاكه، وقد شملت المحاكمة أيضا أعضاء الحزب امثال بومدين معروف وعمار بوجريدة، ومفدي زكريا حيث كانت هذه المتابعة من قبل السلطات الفرنسية كافية لتحول عمل حزب الشعب الجزائري من العلنية الى السرية[1].

وفي إطار النشاط السري لحزب الشعب قام مناضلون شباب بمبادرة احياء خلايا حزب الشعب، حيث نظم مجموعة الشباب في مدينة سطيف جمعية خيرية اسمها "الخيرية" تحت تأثير وتوجيه قنيفي محمود وهو مناضل في حزب الشعب انخرط سنة 1941 في العمل السياسي، وفي المدية كان الحاج حسين المسؤول على اعاده بعث حزب الشعب في المدينة أما في تيزي وزو فيقول حسين ايت احمد في مذكرته لم يكن في وسع حزب الشعب ان يقيم نشاطا عاما لكنه كان مؤثرا في مدينة كتيزي وزو[2].

وبما إن قادة الحزب لا يستطيعون القيام بنشاطهم العادي لأنهم في السجون او في المنفى ظهرت اسماء جديدة في التنظيم السري الجديد مثل الدكتور الامين دباغين* واحمد مزغنة وحسين عسلة، واحمد بودة.

ومن خلال ذلك قام حزب الشعب الجزائري السري بدعاية واسعة النطاق وسط الجنود والاهالي والمناضلين المساجين وأخذ يوزع عدة وثائق ونشرات في سرية، أما أنصار الحزب

---

[1] احمد مسعود سيد علي: **وقع الحرب العالمية الثانية على مسار الحركة الوطنية 1939-1945**، مجلة البحوث التاريخية،ع 2، جامعة المسيلة، 2017/ ص 217.

[2] صلاح نوي، ليلى حمري: **نشاط حزب الشعب الجزائري أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مج 14، ع 2، مخبر الدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، جامعه ابن خلدون، تيارت، 2021، ص ص 676،777

* محمد الامين دباغين :ولد 1917 في مدينه شرشال دخل معهد الطب وجمعيه العلماء المسلمين لشمال افريقيا انخرط في حزب الشعب ورفض التجنيد للحرب العالمية الثانية التحق بصفوف جبهة التحرير ثم أصبح مسؤولا عن الوفد الخارجي لجبهه التحرير بالقاهرة ثم عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ولجنة التنسيق والتنفيذ 1957 تولى اول وزيره للشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة بعد الاستقلال تفرغ لمهنه الطب توفي 20 جوان في 2003 (ينظر: بشير ملاح، وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس، المكتبة الوطنية، الجزائر ، 2003، ص 218)

فكانوا يلصقون العبارات المعادية لفرنسا والمطالبة بتحرير مصالي الحاج، وغيره من اعضاء الحزب[1].

وبرز في هذه الساحة السياسية فرحات عباس حيث بادر الى ارسال مذكرة للمارشال بيتان استعرض فيها مشاكل الجزائر مشغلا بذلك الفراغ السياسي واقترح مجموعة من الاصلاحات الضرورية لكنها لم تجد الصدى الواسع[2].

ب. واقع الحزب عند نزول الحلفاء 1942/11/08

ان نزول قوات الحلفاء بالجزائر وافتكاكها من حكومة فيشي النازية في 8/11/ 1942، كان مناسبة مشجعة لقاده حزب الشعب لطرح قضية تقرير مصير الشعب الجزائري وإطلاق سراح الزعماء الوطنيين ، عدا مصالي الحاج الذي بقي تحت الاقامة الجبرية بقصر البخاري حتى انتهت الحرب[3].

حيث عرفت الحياة السياسية في الجزائر شيئا من الانفراج خصوصا بعد تصريح الرئيس الامريكي روزفلت الذي صرح باسم الحلفاء، فبدأ أعضاء الحزب الشعب الجزائري بالتحرك[4]، واتصل الجزائريون من بينهم فرحات عباس والدكتور سعدان وعسلة بدبلوماسيين أمريكيين، وبعث شبان وطنيين خلايا في مدينة الجزائر ووهران وقسنطينة وغيرها، وفي هذا السياق بعث فرحات عباس رسالة الى الحلفاء تحتوي على ضبط الاصلاحات الضرورية، شريطة مشاركة الجزائريين في الحرب، حيث قوبلت بالرفض من طرف الإدارة الفرنسية وعندئذ كتب فرحات عباس نصا اكثر فضاضة ووضوحا وهو "بيان حزب الشعب"[5].

---

[1] ابو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 183

[2] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 173

[3] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 103

[4] محفوظ قداش : الجزائر الجزائريين مرجع سابق، ص 339

[5] شارل روبير اجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، دار منشورات عويدات ، بيروت، لبنان، 1982، ص 138

ج. واقع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في ظل الحرب

عندما دقت طبول الحرب العالمية الثانية سارعت فرنسا الى الضغط على مختلف الهيئات والقيادات، داعية اياها في اظهار مواقفها الداعمة والمساندة بفرنسا في حربها ضد المانيا وإيطاليا، في ظل هذه الظروف التزمت الجمعية الصمت وهو موقف سياسي يعبر عن رفض الجمعية دعم فرنسا في حربها، كما سارعت الى ايقاف نشر صحفها سنة 1939 ،حتى لا تتعرض للمضايقة والتوقيف من طرف سلطات المستعمر، ويطبق عليها "قانون الطوارئ، شهدت سنة 1940 وفاة العلامة ابن باديس الذي كان تحت اقامته الجبرية في قسنطينة، كما تم اقتياد الابراهيمي 1940 من تلمسان الى افلو في اقامة جبرية ولم يطلق منها سراحه حتى سنة 1943[1].

وكانت الجمعية تعيش ازمة ونوعا من الاضطهاد ولقد اثارت التقارير الادارة الفرنسية الى ان الشيخ الابراهيمي لمح لأصدقائه، بأنه يأمل في إطلاق سراحه عن قريب، وسيتفرغ لقيادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ورغم ما واجهته الجمعية من مضايقات فإنها وصلت مسيرتها من خلال خفت التجمعات والنوادي والدروس، ولكن حركة التعليم والتوجيه قد استمرت ولم تنقطع خلال الحرب[2].

د. واقع الحزب الشيوعي في ظل الحرب العالمية الثانية:

تبنى الحزب الشيوعي اثناء الحرب العالمية الثانية مجموعة من المطالب الاجتماعية المتمثلة في رفع الاجور وتطبيق مبدأ العدالة والمساواة فيما يخص الحقوق الاجتماعية، كما طالب بتطبيق الاصلاحات التي جاء بها مشروع "بلوم – فيولت"* غير أن ما يلاحظ ان موقف

[1] ابو القاسم سعد الله:المرجع السابق، ص 146

[2] محمد شبوب: **جمعية العلماء المسلمين ودورها في اعادة بعث الهوية الوطنية 1931-1939**، المجلة الاكاديمية للدراسات الجامعية والإنسانية، مج 10، ع 1، الشلف، 2018، ص 171

* مشروع بلوم–فيوليت: صدر بتاريخ 15 أكتوبر1936 وهو مجموعة إصلاحات اجتماعية واقتصادية وسياسية وحق المواطنة خصص لمسلمي الجزائر وهو أسلوب جديد لمحاولة دمج الجزائر بفرنسا (ينظر: خميسة مدور: مشروع بلوم–فيوليت:

الحزب كان محتشما في تناوله للقضية الوطنية ،دون تصريح بذلك فكان حديث هذا الحزب يدور حول مبدأ "الجزائر حرة وسعيدة متحدة مع فرنسا"، فسعى هذا الحزب الى تصوير الواقع الذي تعيشه الجزائر على انه ترد الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية نتيجة السياسة الاستعمارية المسؤولة عن ذلك، وأن الوضع يتحسن في تغيير هذه الاوضاع فكان المحور كله يدور حول قضيه العمل والوضع المعيشي في تصور هذا الحزب وان المخرج يكمن في تحسينه.

سعى الحزب الشيوعي الى التحذير من الفاشية في موقف مساند لفرنسا غير ان ادارة الاستعمار لم تتوانى في حله سنة 1939، غير انه استمر في مطالبه الاجتماعية بعد عودته للنشاط 1942 فكانت مواقفه جرئية في المجال الاقتصادي والاجتماعي اما الشق السياسي فكان يشهد الضبابية[1].

وما يلمس عموما ان الافكار التي تشبع بها اعضاء هذا الحزب هي أفكار وحدوية مع فرنسا ما جعل القاعدة الشعبية لهذا الحزب صغيرة جدا مقارنة بأحزاب أخرى[2].

هـ.واقع التيار الإدماجي في ظل الحرب العالمية الثانية:

سارع جماعة النخبة والنواب والائمة الرسميين والقياد والمفتين ورجال الطرق والزوايا الى تأييد فرنسا في حربها مع الالمان[3]، حيث تطوع كل من فرحات عباس وابن جلول في الجيش الفرنسي ونادوا بضرورة دعم فرنسا وذلك من أجل الاستجابة لمطالبهم[4].

وعند قيام حكومة فيشي وانهزام فرنسا حاور فرحات عباس حكومة فيشي من أن يكون

إصلاحات ضائعة بين تماطل حكومة الجبهة الشعبية وسلطة اللوبي الجزائري (1936_1938)،مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية،ع7،الجزائر، نوفمبر 2016، ص 115)

[1] عزيز خيثر: **المطالب الاجتماعية والاقتصادية للشيوعيين في الجزائر 1920 -1945**، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مج 14، ع 2، جامعة بلعباس، ديسمبر 2022، ص ص 120-121.

[2] خيرة بوسعادة: **الحزب الشيوعي الجزائري بين العجز والانتعاش 1936-1954**، مجلة افاق فكرية، مج 11، ع 2، الجزائر، ديسمبر 2023، ص 173

[3] بشير بلاح:تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، د ط، ج 1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 449

[4] عبد الكامل جوبية: الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1945-1954، دار الواحة للكتاب، الجزائر، 2013، ص 21

ضمن اللجنة المالية للجزائر، وطالب بمجموعة إصلاحات، أما ابن جلول فقد بعث بمذكرة (عريضة) للماريشال"بيتان" آخذ فيها السلطات الفرنسية على نقص الاصلاحات السياسية حيث لم تنل هذه المذكرة ومطالب فرحات عباس الا الرفض من قبل السلطات الفرنسية[1].

و. بيان الشعب الجزائري:

امام تعنت ادارة الاحتلال الفرنسي وعدم ترحيب قوات الحلفاء بمطالب فرحات عباس الاصلاحية اختار هذا الاخير طريقا آخر للضغط على الادارة الفرنسية لكي يتبنوا موقفا واضحا حيث دعا الى عقد اجتماع في مكتب المحامي علي بومنجل بالجزائر العاصمة ،حضرها كل من الدكتور تامزالي وغرسي احمد مستشار مالي والدكتور أمين دباغين وعسلة حسين عضوان في حزب الشعب، والشيخ التبسي والشيخ خير الدين والشيخ توفيق المدني من جمعية العلماء المسلمين واخرين[2]

حيث قرروا صياغة ميثاق يتضمن في طياته مجموعة من المطالب الاساسية قام بتحريره فرحات عباس حمل اسم "بيان الشعب الجزائري" والذي يعد بمثابة نقطة تحول مهمة في مسار الحركة الوطنية الجزائرية[3]، وبعد التذكير بالمبادئ العامة التي تنادي بها الاسرة الدولية، واستعراض اوضاع الجزائر منذ الاحتلال تضمن البيان العديد من المطالب نذكر منها:

- إدانة الاستعمار والقضاء عليه، أي تحريم استغلال شعب من طرف شعب آخر وتحريم إدماجه وضمه عنوة.
- تطبيق تقرير المصير لجميع الشعوب الصغيرة منها والكبيرة[4].

---

[1] محفوظ قداش: مرجع سابق، ص ص 871-872

[2] محمد شبوب: **قراءة في بيان 10 فيفري 1943 ونتائجه على الاوضاع السياسية في الجزائر**، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج7، ع 1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2021، ص 976

[3] نورة بومعراف، محمد علي الامين حمداني:**موقف الحلفاء من بيان فيفري 1943 وردود الفعل الوطنية**، مجله الاحياء، مج23، ع 32، جامعه باتنة، جانفي 2023، ص 780

[4] عامر رخيلة: 8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 40.

- منح الجزائر دستورا خاصة بها يتضمن ما يلي الحرية والمساواة المطلقتين لكل السكان بدون تمييز عرقي أو ديني.
- الغاء الملكية الاقطاعية وتعويضها بإصلاحات زراعية واسعة.
- الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية بالتساوي مع اللغة الفرنسية.
- حرية الصحافة وقانون الجمعيات.
- التعليم الاجباري والمجاني لكل الاطفال من الجنسين.
- حرية ممارسة الدين لكل سكان بالإضافة الى المشاركة الفعلية للمسلمين الجزائريين في حكم بلادهم[1].
- إطلاق سراح كل المبعدين والمحتجزين السياسيين على اختلاف انتمائهم الحزبي .وعند خروج مصالي الحاج عرج على مدينة سطيف اين التقى فرحات عباس ،والبشير الإبراهيمي،والسيد موريس لابور من الحزب الشيوعي وتناقش معهم في امكانيه اقامه تحالف السياسي بين الاحزاب الجزائرية، حيث تم الاتفاق بين فرحات عباس ومصالي على مبدأ إقامة دولة جزائرية بعد انتهاء الحرب ووضع دستور خاص بالجزائر يتم تنظيمه من طرف مجلس نيابي جزائري مؤقت[2].

قام فرحات عباس بإضافة النقاط السالفة الذكر الى البيان الثاني ،الذي تضمن افكار مصالي والمتمثلة في قيام الدولة الجزائرية لها برلمانها، رفضه الجنرال كاثرو في شهر جوان من عام 1943[3].

- **ردود الفعل المختلفة من البيان:**

- **رد فعل فرنسا:**

نظرا للاستياء الذي عرفته الجزائر، احس الجنرال ديغول بخطورة الوضع ونزل بالجزائر

[1] صلاح نوي، ليلى حمري: مرجع سابق ص 680

[2] عمار بوحوش: مرجع سابق ، 1997، ص 306-307

[3] عمار بحوش: نفسه، ص 307

في شهر ديسمبر 1943 وزار مدينة قسنطينة، وقام بتصريح حول استرضاء الوطنيين ووعدهم بإصلاحات جديدة ،حيث اصدر بتاريخ 1944/3/7 أمريه تؤكد على المساواة بين المسلمين والمستوطنين ولهم كامل الحقوق في تلقي الوظائف السامية وينطبق على قسم من الجزائريين فقط[1].

- **الحركة الوطنية الجزائرية:**

كان للبيان أثر ملموس على تطور الحركة الوطنية في نمو الشعور الوطني حيث قرب البرجوازيين والمثقفين من مطالب الامة وحرك الساحة السياسية الجزائرية وخلصها من الركود وألف الى حد ما بين الاصلاحيين والاستقلاليين ووحد لأول مره بين كافة الأطراف[2]. وامام الاصلاحات التي جاء بها ديغول بعد زيارته لقسنطينة 1944/3/7[3] لم ترقى إلى طموح الشعب الجزائري والحركة الوطنية مما دفع فرحات عباس الى تأسيس كيان سياسي جديد جامع لتيارات " الحركة الوطنية أحباب البيان والحرية "1944/4/14.

- **رد فعل الحزب الشيوعي:**

أما الحزب الشيوعي الجزائري التزم في البداية نوعا من الصمت اتجاه البيان وان كانوا قد أقروا منه ببعض الأجزاء، وعبروا بوضوح عن مخالفتهم لصياغة المواطنة الجزائرية، قلة احترام الطبقات في الجزائر وشددوا على تحسين ظروف المعيشة أكثر من المشكل السياسي[4].

- **رد فعل الحلفاء:**

اما بالنسبة للحلفاء فقط قالوا بأن مهمتهم تدور حول حرب المحور اما قضايا الجزائر فتخص فرنسا حيث كان موقف الحلفاء تجاه الجزائر سلبيا وعقيما[5].

---

[1] الطيب الباز: "**التطورات السياسية في الجزائر اثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1944**"، مجله طبنة، ع 4، المركز الجامعي بريكة، 2020، ص ص 384-385

[2] بشير بلاح: المرجع السابق، ص ص 453-454

[3] الطيب الباز :المرجع نفسه ،ص 486

[4] محفوظ قداش: مرجع سابق، ص 873

[5] بشير بلاح :مرجع سابق، ص 454

- **ردود الفعل على الصعيد العربي:**

تم ارسال نسخة من البيان الى القاهرة وهذا فيه كثير من الرمزية ذلك ان مصر تمثل أكبر دولة عربية مستقلة من حيث السكان والموقع، واعلامها بالبيان يعبر عن تمسك اصحابه بالبعد العربي للجزائر، وفي ذلك تأكيد على التوجه الجديد القائم على نبذ فكرة الجزائر فرنسية، وفي نفس الوقت شكل وجها من اوجه التدويل للمشكلة الجزائرية[1].

ومن خلال ما سبق فإن الحركة الوطنية نجحت في الوصول الى مستوى التوافق والعمل الجماعي في مخاطبة الطرف الآخر اي السلطات الفرنسية بصوت واحد وسعي الى توحيد صف المطالب في خضم الحرب العالمية الثانية.

[1] عيسى بن قبي: "**تطور النضال السياسي لدى فرحات عباس من خلال 10 فيفري ب 1943**"، مجلة عصور جديدة، ع 10، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص 261

الفصل الأول: السياسة الاستعمارية بين 1945-1954
ورد فعل الحركة الوطنية

عرفت الحركة الوطنية تطورات سياسية هامة اثناء الحرب العالمية الثانية (1939 1945) حيث تطورت مطالبها واصبحت تقترب تدريجيا الى توحيد المطالب في ظل تعنت الاستعمار وتهربه وتجاهله لمطالب الحركة خاصة فيما يخص تنفيذ تلك الوعود التي قطعتها السلطة الاستعمارية على نفسها وتلاعبها، بل وتقديم اصلاحات وهمية لا ترقى الى أدنى المطالب التي كان الشعب الجزائري يريدها، خاصة بعد وقوفه ودعمه وتجند ابنائه في صفوف القوات الفرنسية، وموت الكثير منهم دفاعا عن حرب فرنسا وسيادتها[1]، اذ مارست ضغط كبيرا على الجزائريين لإجهاض اي تحركات معادية قد يعمدون اليها[2]، ومهما يكون فإن نشاط الحركة الوطنية أصبح أكثر حركية وما كادت تنتهي سنه 1944 حتى دخلت عهدا من التحدي والمواجهة، واصبحت اكثر وعيا وأعمق تجربة وهو العهد الذي انتهت بمأساة الثامن ماي 1945.[3]

[1] الطيب الباز: "**التطورات السياسية في الجزائر اثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1944** "، مجلة طبنة، ع 4، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، 2020، ص 386

[2] محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951، تر: احمد بن البار، ج 2، ط 2، شركة دار الامة، الجزائر، 2012، ص 803

[3] ابو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 224

المبحث الاول: مجازر 8 ماي 1945.

المطلب الأول: خلفيات وتداعيات مجازر الثامن ماي.

يصف فرحات عباس انما حدث في مجازر 8 ماي 1945، اشد قسوة وبشاعة من الجرائم التي كانت ترتكب في القرون الوسطى والحروب الصليبية، وذلك بما قام به الفرنسيون من جرائم في حق أناس عزل، من تعذيب وتنكيل وتقتيل على مدار أسابيع، متشبعين بالنظرة الدونية للجزائريين وبعجرفة الغازي وغطرسته[1]، لقد جاءت هذه المجازر في ظل أوضاع مأساوية سياسية واجتماعية واقتصادية وظروف داخلية وخارجية[2]، وهوما سنحاول الكشف عنه:

1. أسباب أحداث مجازر 8 ماي 1945

- ***الاسباب الاقتصادية والاجتماعية:**

شهدت الجزائر أزمة اقتصادية كغيرها من مناطق ودول العالم نتيجة اتساع رقعة الحرب العالمية الثانية ،فانتشرت حالة من البؤس والشقاء لدى الشعب الجزائري سواء في المدن أو القرى و المداشر، فأصبح هم كثير من الناس جمع قوت يومه خاصة في ظل سنوات الجفاف سنة 1944-1945، فهلكت المواشي وانتشرت الامراض والاوبئة على غرار التيفوس، كما انتشرت المجاعة فكان الجوع والمرض سببا في وفاة الكثيرين ومنهم من لجأ إلى أكل الاعشاب والحشائش لسد رمقه، ما يبرز جسامة الوضع الاقتصادي الذي كان سائدا[3]، وذهب الى نفس الرأي محمد الامين بالغيث الذي اشار الى انتشار الامراض والاوبئة والمجاعة حيث حصد هذا الثالوث ارواح آلاف الجزائريين[4]، كما يذكر ابراهيم مياسي الندرة التي وقعت في المواد الغذائية التي يحتاجها السكان وانتشار الأمراض[5].

---

[1] فرحات عباس:ليل الاستعمار، تر: ابو بكر رحال، د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص 120

[2] بشير بلاح: مرجع سابق، ص 105.

[3] محمد دادة: "**أحداث 8 ماي 1945 أسبابها ونتائجها**"، مجلة عصور جديدة، ع 6، وهران 2012، ص 220

[4] محمد لمين بلغيث: تاريخ الجزائر المعاصر (دراسات ووثائق)،ط4 ، البصائر الجديدة، الجزائر 2013، ص193

[5] إبراهيم مياسي: قبسات من تاريخ الجزائر، د ط، دار هومة، 2012، ص 143

-*الاسباب السياسية:

أصبحت الحركة الوطنية اكثر نضوجا وتبنت مطالب اكثر رجعية اثناء الحرب العالمية الثانية رغم ما كان يمارسه الاستعمار الفرنسي من اعتقالات وتضييق على النشاط السياسي وتبنيه لسياسة التسويف والتجاهل خاصة ما تعلق ببيان 1943/02/03، حاول الاستعمار تقديم إصلاحات وهمية لا ترقى إلى أدنى مطالب الشعب الجزائري والحركة الوطنية، خاصة في ظل ما قدمه ابناء الجزائر من تضحيات في صفوف الجيش الفرنسي اثناء الحرب العالمية الثانية، من أجل استرجاع فرنسا حريتها وسيادتها[1]، إن فترة ما بين 1942-1944 شهدت زخما ونشاط مثلته تجارب الحركة الوطنية، غير انها لم تبلغ ما كانت تستهدفه من مطالب نتيجة ما كان من انقسام في صفوفها التي فشلت في رأيه في الوقت المناسب، وما يلاحظ هو نمو درجة الوعي والصلابة لدى تيارات الحركة الوطنية التي دخلت في تحدي ومواجهة مع المستعمر انتهت بمجازر 8 ماي 1945[2].

مثل تاريخ 1944/04/14 تاريخ ميلاد حزب جديد بقياده فرحات عباس تحت مسمى "أحباب البيان والحرية"" الذي سعى إلى الوقوف في وجه العنف الامبريالي في افريقيا وتجسيد فكرة الأمة الجزائرية، على أساس جمهورية مستقل ذات دستور، وجمع هذا الحزب بين ثلاثة تيارات رئيسية هم المنتخبون والعلماء ووطني حزب الشعب الجزائري[3]، كانت هناك اتصالات بين قادة الحركة الوطنية في السر والعلن استهدفت تكوين جبهة متحدة وسعيا الى تحقيق اهداف البيان، ما اثار حفيظه وغضب السلطات الفرنسية التي سعت الى توقيف هذا المسار من خلال اللجان التي تنظر في الاصلاح والوعود غير انهم اخفوا ما كانوا يضمرونه للحركة الوطنية، نتيجة انشغالهم في تحرير بلادهم من الالمان، وردود فعل حلفائهم[4].

بعد عودة الحكومة الفرنسية الى باريس بعد تحريرها من الالمان شهدت مواقف السلطة

[1] طيب الباز : "**التطورات السياسية للجزائر خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1941** "، مجلة طبنة، مرجع سابق.

[2] ابو القاسم سعد الله:مرجع سابق، ص 224

[3] محفوظ قداش: جزائر الجزائريين، مرجع سابق، ص 341

[4] ابو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص 228

الاستعمارية تحولا كبيرا نتيجة زوال الخطر الذي يهدد الكيان الفرنسي، حيث بدأت تطفو الى السطح المشاكل والاحتكاكات بين المسلمين والفرنسيين في الجزائر على مستوى الإدارات، وهذا ما ورد في التقارير التي صاغها الحكام المدنيين للإدارة العامة 1944، كما بدأ الوضع يتأزم مع مطلع 1945 نتيجة تغلغل بعض المشبوهين لأحزاب الاحباب والبيان والحرية، وبدأوا بنشر الخوف والبلبلة والتشكيك[1].

وهكذا تواصلت سياسة القمع والتضييق على نشاط أحباب البيان والحرية خصوصا بعد تعيين الدبلوماسي "إيف شاتينو" واليا على الجزائر وكانت مهمته الرئيسية هي ارغام الجزائريين على القبول بإصلاحات ديغول وبدأ الوضع السياسي ينبأ باضطرابات وشيكة[2]، حيث انطلقت موجة من الدعاية والاجتماعات والمناشير تستهدف اعداد الرأي العام.

ففي جانفي 1945 انعقد في الجزائر مؤتمر لحزب الاصدقاء بإدارة من اعضاء حزب الشعب أمثال الامين دباغين ومسطول والشاذلي المكي، أسفر على المطالبة بإلغاء نظام البلديات المختلطة والحكم العسكري في الجنوب، وبجعل اللغة العربية لغة رسمية، وتلاه في مارس من نفس العام اجتماع آخر طلب فيه الحاضرون بإطلاق سراح مصالي وصوتوا على لائحة في صالح البرلمان وحكومة جزائرية[3]، بالإضافة الى مساهمة العلماء المسلمين في الدعاية لأحباب البيان والترويج لفكره الاستقلال التي لم تنقطع أبرزها فيما صرح به الابراهيمي في مدينه تلمسان في مارس 1945 بان استقلال الجزائر قد طلب من روزفلت وانه سيمنح خلال مؤتمر سان فرانسيسكو، حيث كان لهذا الأخير دور في زيادة الاقبال على الانخراط في حركه أحباب البيان من (25 فرع إلى 56 فرعا) بين شهري فيفري وافريل 1945[4].

ولابد من التذكير أن وعود الحلفاء ووعود الجنرال ديغول خاصة تصريحه ببرازافيل سنة 1945، كذلك ظهور هيئة الأمم المتحدة وميثاق حقوق الإنسان ،وإنشاء الجامعة العربية تدغدغ

[1] محمد قنانش: آفاق مغاربية المسيرة الوطنية واحداث 8 ماي 1945، منشورات دحلب، الجزائر، 1990، ص 52

[2] عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 177

[3] ابو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية 1930-1945، مرجع السابق، ص 230

[4] مصطفى أوعامري: مرجع سابق، ص 14

مشاعر الجزائريين في الحصول على حريتهم واستقلالهم، كما كانت هذه القضايا من الأسباب التي شجعت الجزائريين وأعطتهم دعم إضافيا للأطروحات المجددة للحركة الوطنية على ما تتمخض عنه نهاية الحرب العالمية الثانية، من نتائج ايجابية للشعب الجزائري1.

هذا النضج السياسي الذي ابداه الجزائريون، اخاف فرنسا وجعلها تخطط لقمعه قبل ان يستفحل اكثر، ويقضي على الوجود الفرنسي خاصة انه لم يكن مقتصرا على الطبقة السياسية بل امتد الى عامه الشعب، حيث ظهرت على الجدران ملصقات تدعوا الى محاربة الاستعمار وطرده في العديد من المدن الجزائرية، وكذا ملصقات ثورية عنوانها "أيها الجزائريون حاربوا من اجل الحرية وموتوا إذا اقتضى الأمر لكن لا هوادة، مع المضطهدين أيها الجزائريون ان الجبال تناديكم فساعة التحرير قد قربت"[2].

*-**الأسباب الخارجية** :تتمثل في دعم الجامعة العربية للقضية الجزائرية من خلال اصدرا ملوك ورؤساء الدول العربية أوكلوا بيانا للجامعة سعيا منها في تحقيق رغبات الدول العربية المستعمرة ومنها الجزائر[3] ،كما أن إعلان ميثاق الحلف الأطلسي سنة 1941 من قبل الرئيس الأمريكي روزفلت والزعيم الانجليزي شرتشل الذي نص في مادته الثالثة على مبدأ تقرير المصير[4] له الأثر،ولقد اتضحت الرؤيا لدى الجزائريين في ضعف السياسة الفرنسية في الميدان بعد ثورة سوريا ولبنان [5]

المطلب الثاني: أحداث 8 ماي 1945.

إن أحداث 8 ماي 1945 جاءت كحتمية لأحداث سابقة أخذت منحى الصراع بين الجزائريين والاستعمار تغيرا واضحا فإما ان يأخذ الاستعماريون سدة الحكم من جديد كما كان عليه الحال من قبل، واما ان يكسر الجزائريون شوكة الاستعمار ويفرضون أنفسهم[6].

---

[1] العمري مؤمن: الحركة الثورية الجزائر من نجم شمال افريقيا الى جبهة التحرير، دط، دار الطليعة، قسنطينة، 2003، ص 63

[2] بشير سعيدوني: "مجازر 8 ماي الخلفيات والانعكاسات، مجلة الحكمة للدراسات"، الجزائر، 2013، ص 199

3 بوستة محمد الصغير :دور الجامعة العربية في دعم القضية الجزائرية ، مجلة المغرب العربي ،ع6 ، جامعة الجزائر 2،مارس 2017، ص 282 .

[4] العربي الزبيري ، مرجع سابق ، ص 67

[5] ناصر الدين سعيدوني :الجزائر منطلقات وأفاق (مقاربات للواقع الجزائري ومفاهيم تاريخية) ،ط1 دار الغرب ،بيروت، 2000،ص122

[6] محمد قنانش: مصدر سابق، ص 77

1-مظاهرات الفاتح ماي:

استغل حزب الشعب الفاتح من شهر ماي بمناسبة عيد العمال العالمي وسقوط برلين في ايدي الحلفاء، نظم حزب الشعب الجزائري مظاهرات سلمية في اغلب المدن الجزائرية[1] بمنطقة قسنطينة في كل الانحاء تقريبا وفي سطيف توجه نحو (5000 مسلم)نحو قاعة الحفلات، وكان لدى المناضلين لافتات تحمل شعارات تنادي بتحرير مصالي والمعتقلين السياسيين وبالاستقلال كما وقعت مظاهرات أخرى بوهران وتلمسان والجزائر العاصمة"[2]،

كانت مظاهرة العاصمة هي الأعنف ، فعشية الفاتح من ماي تشكلت مسيرتان ضمت الاولى متظاهرين بباب الواد ساحة الحكومة وسلكت شارع العربي بن مهيدي، الى ان أوقفتها الشرطة ،أما الثانية فقد تكونت بضواحي القصبة لتصب في شارع العربي بن مهيدي وحمل المتظاهرون لافتات بالعربية والفرنسية والانجليزية مكتوب عليها "الحرية للجميع ""واطلق سراح مصالي"" عاشت الجزائر"[3].

حيث اظهر المناضلون بانهم قادرون على تأطير الجماهير وقد حققت المظاهرات هدفها السياسي الا وهو تأكيد للحلفاء وللفرنسيين ان هناك حركة وطنية منظمة وقوية[4].

واجتمع المكتب المركزي لحركة احباب البيان والحرية برئاسة فرحات عباس في نفس اليوم الذي وزع فيه منشور حزب الشعب الجزائري، وصادق بالإجماع على نشرة موجهة الى جميع الفرنسيين جراء القمع الذي تعرض له المشاركون في المظاهرات في جميع المسيرات، حيث استشهد مواطنين وجرح اكثر من 20 شخصا، واحتجاجا على حملة الاعتقال الموجهة ضد الوطنيين الجزائريين، وفي اليوم الموالي من الاجتماع اصدر المكتب المركزي بيانا ندد فيه بالاتهامات القائلة ان منظمين مظاهرات اول ماي كانوا هتلاريين يهدفون الى افساد الاحتفالات

[1] ابراهيم مياسي: قبسات من تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 150

[2] محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ص 936

[3] نفسه :ص936

[4] نفسه :ص ص ،636 -639

بعيد العمال العالمي[1].

2-مظاهرات 8 ماي1945 وردود الفعل:

في يوم 8 ماي أو بمناسبة استسلام المانيا النازية الى قوات الحلفاء نظم الجزائريون[2] بأمر من قيادة حزب الشعب الجزائري السري[3]، وبترخيص من اداره الشرطة تم تنظيم مظاهرات سلمية في سطيف و قالمة، وغيرهما من المدن الجزائرية احتفالا بيوم النصر على النازية والفاشية الذي شاركوا فيه بدمائهم واموالهم وابنائهم وقدموا تضحيه جسام وكبيرة جدا[4].

حيث صادف اليوم الثامن من ماي يوم السوق في سطيف وبدأت منها الاحداث وانتشرت الى مدن اخرى مجاورة وبدأت المظاهرات بالقرب من الجامع الكبير حيث اشترك فيها بين (7 و 8 آلاف شخص)، وكانت الكشافة تتقدمهم والهتافات تتعالى وتنادي بحياة الجزائر الحرة المستقلة[5]، حاملين العلم الوطني عندئذ تدخلت الشرطة الاستعمارية وشرعت في اطلاق النار على المتظاهرين ومحاولة نزع العلم الجزائري بالقوة فكان أول شهيد الكشاف بوزيد سعال، وكرد فعل قام المتظاهرون بإخراج سكاكينهم وشرعوا في مواجهة ومهاجمة الاوروبيين ،حينئذ تدخلت الشرطة، وصوبت بنادقها نحو الجزائريين، واستشهد(21 شخصا) والعديد من الجرحى[6]، وهكذا اندلعت الانتفاضة التي بدأت في سطيف ثم سرعان ما عمت المناطق المحيطة بها، لان يوم المظاهرات كان الثلاثاء وهو يوم سوق اسبوعي، حيث قدر عدد الباعة والمشترين بحوالي

(15,000) تفرقوا في المدن المجاورة ونقلوا معهم الخبر الذي اخذ ينتشر وتنتشر معه

---

[1] العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، مكتبة الأسد، الجزائر ،2000، ص ص 72،71

[2] يحيى بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954، مرجع سابق، ص 113.

[3] العربي الزبيري: مرجع السابق، ص 73

[4] يحيى بوعزيز: المرجع نفسه، ص 113

[5] ابو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ص 237

[6] عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، مرجع سابق، ص 432

المظاهرات حتى عمت انحاء الجزائر شرقا وغربا شمالا وجنوبا[1]، حيث قامت الإدارة الاستعمارية بمضاعفه الارهاب والتقتيل، وجندت ضدهم فرق اللفيف الاجنبي المرتزقة والمشاة السنغاليين والطابور المغربي، وتعاون معهم الاوروبيون المعمرون في هذا الارهاب الدموي[2].

واستنفرت جيوشها الثلاثة البرية والبحرية والجوية ، ذهب ضحيتها ما بين (45 ألف و 100 ألف) جزائري معظمهم من سطيف قالمة خراطة، واستعملت فرنسا ابشع الطرق في النهب والقصف والتدمير وانتهاك الحرمات واعتقالات وتعذيب واعدام بالجملة على اوسع نطاق الى ان وصل بهم الحد الى ردم الالاف من الجثث في المطامير والمقابر الجماعية، فيما لم تتجاوز خسائر الفرنسيين (102) من القتلى فقط[3].

وبعد ان ارتوى الفرنسيون من دماء الجزائريين الزكية قامت فرنسا بحل حركه احباب البيان والحرية في 1945/05/15 واعتقال رجال حزب الشعب وزعماء جمعية العلماء المسلمين وغيرهم من الوطنيين وعلى رأسهم فرحات عباس والشيخ الابراهيمي[4]، حيث كتب هذا الاخير عن مجازر واحداث 8 ماي "لو ان تاريخ فرنسا كتب بأقلام من نور .... ثم كتب في أخر هذا الفصل المخزي بعنوان مذابح سطيف وقالمة وخراطة لطمس هذا الفصل التاريخ كله"[5]، وان معركة 8 ماي ستكون الحد الفاصل بين المطالبة بالحقوق السياسية والاستعداد للثورة[6]، وبهذا فإن نهاية الحرب العالمية الثانية كانت ايذانا برفع الستار عن مقدمة لمسرحية مأساوية من الحجم الثقيل تمثلت في مجزرة8 ماي 1945 على الصعيد الوطني وهيروشيما على الصعيد الدولي، وبذلك بقيت الاساليب الوحشية ملكا للحلفاء يمارسونها على نطاق واسع

[1] بشير سعدوني: مرجع سابق، ص 200

[2] يحيى بو عزيز: مرجع سابق، ص 114

[3] بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر(1930-1989)، مرجع سابق، ص ص 456-457

[4] نفسه: ص 457-458

[5] ابو القاسم سعد الله :تاريخ الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 255

[6] السعدي بزيان: جرائم فرنسا في الجزائر، د ط، دار هومة، الجزائر، 2012، ص ص 30-31

باسم الدفاع عن العالم وعن الديمقراطية[1].

وحتى تغطي الحكومة الفرنسية مسؤوليتها عن هذه المجازر ألفت لجنة التحقيق لكن سرعان ما توقف التحقيق بعد ان ثبت بان المستوطنين الاوروبيين كانوا يعتقلون الناس ويعدمونهم بالجملة، وعلى مرأى ومسمع من السلطات الفرنسية التي كانت تشجعهم على ذلك[2]، كما طالبوا بعزل الوالي العام شاتينيو وتعويضه بوالي اخر، وتخويله لسلطات واسعة ليضاعف من الارهاب والقتل والتشريد والتعذيب باسم مقاومة الاخطار التي تهدد سياسة فرنسا بالجزائر.

وقد اختلف المؤرخون وشهود عيان حول تقدير الخسائر البشرية، فالقنصل الامريكي بالجزائر يرى ان عدد القتلى يتراوح ما بين (40 و 50 ألفا[3])، وقد أعلنت القوى السياسية الوطني الجزائرية ان تعداد ضحايا مجازر 8 ماي 1945 يتراوح ما بين (40 الى 80 ألفا) ليستقر عند (45 ألف شهيد)[4].

- **على الصعيد الشعبي:**

لقد كان رد الفعل الشعبي ازاء الادارة الاستعمارية اثر مجازر 8 ماي 1945 يائسا من كل عمل سياسي في مواجهة الوجود الاستعماري وهكذا فإن جاذبية الشرعية فقدت كل قوتها على الصعيد الشعبي الذي ساده تذمر وسخط على الادارة الاستعمارية وممارستها التعسفية والإرهابية، وقد كان هذا الوضع يخدم ويعزز موقف الاتجاه الثوري في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الداعي الى الانطلاق في العمل المباشر معلنا يأسه من العمل السياسي[5].

وهكذا يبدو لنا ان اثار وانعكاسات المجازر كانت عقيمة على الشعب الجزائري وعلى مسيره الحركة الوطنية وكان سلوك فرنسا المشين ضربة موجعه للجزائريين، وقد كان درسا

[1] محمد قنانش: مصدر سابق، ص 78

[2] يحيى بوعزيز: المرجع السابق، ص 152

[3] نفسه: ص 115

[4] جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، د ط، منشورات دار المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 205

[5] عامر رخيلة: 8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 102

استوعبه الوطنيون جيدا[1].

ان المجازر التي حدثت في الاول والثامن ماي 1945 سجلها الشعب الجزائري بدمائه وهو شهدائه وضحاياه وستبقى رمزا لكفاحه وصموده وصبره ولعل من ابرز نتائجها الايجابية ايمان الزعماء الوطنيين الجزائريين بان حرية الجزائر التي ضاعت بالقوة لن تسترد الا بالقوة[2].

وتعد ايضا مجازر 8 ماي 1945 نداء خافتا للثورة وديباجه للمقاومة الوطنية في مظهر جديد[3] والبحث عن خطة ثورية وعمل مسلح من اجل الاستقلال[4].

المطلب الثالث: انعكاسات مجازر 8 ماي 1945

وبعد مذابح 8 ماي 1945 قامت السلطات الفرنسية بحل حركة احباب البيان وشددت ضغوطها على جمعيه العلماء المسلمين وضاعفت قمعها لأنصار حزب الشعب الذي كان محظورا بعدما نفت الزعيم مصالي الحاج الى برازافيل ثم إلى الغابون، حيث كانت لهذه الأحداث العديد من الانعكاسات[5]، تمثلت هذه الاخيرة في:

- **على الصعيد السياسي:**

لم يفق الجزائريون من اثار صدمة 8 ماي 1945 حتى وجدوا انفسهم امام محاولات فرنسية تدعوهم للمشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي الأول الذي شاهد اجرائها في اكتوبر 1945، ولم يكن ينشط على الساحة السياسية سوى الحزب الشيوعي الجزائري، واتحاديات المنتخبين المسلمين برئاسة بن جلول في حين ان زعيم حركة احباب البيان فرحات عباس وزعيم حزب الشعب مصالي الحاج ورئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين البشير

[1] عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1945، مرجع سابق، ص 178.

[2] يحيى بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، مرجع سابق

[3] حكيم بن الشيخ: "**حوادث 8 ماي 1945 في الجزائر وقائعها وتداعياتها**"، مجلة عصور جديدة، ع 7، الجزائر، 2012-2013، ص 284

[4] سامية بن فاطمة: "**8 ماي الانتفاضة الشعبية وانعكاساتها على مسار الحركة الوطنية الجزائرية**"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع 32، الجزائر، 2023، ص 482

[5] بشير بلاح: المرجع السابق، ص 463

الإبراهيمي كانوا رهن الاعتقال[1]، وفي محاولة من السلطات الفرنسية الاستعمارية لتهدئه الاوضاع وتحسينها في الجزائر.

كان الاصلاح الاقتصادي بطيئا ولكن تمت اقامة قطاعات التحسين الريفي ودائرة اصلاح الاراضي اما عن الاصلاحات الإدارية فأنشأت مراكز بلدية، أما في الشق السياسي ضم اصدار قرار في 18 اوت 1945 يمنح مسلمي الهيئة الانتخابية الثانية الحق في ان يرسلوا الى البرلمان عددا من الممثلين مساوي لعدد فرنسي الهيئة الانتخابية الأولى، غير ان حزب الشعب وجمعية احباب البيان المحلولين اوصيا بالمقاطعة الانتخابية الى الجمعية التأسيسية الأولى، وبوجه الإجمال اقترح (54% من المسلمين) وأكثريتهم لصالح أصدقاء بن جلول سبع مقاعد، والاشتراكيين المناصرين لسياسة الادماج، لكن مشروعهم رفضهم المنتخبون الفرنسيون وشيوعيون الجزائريون، ولم تناقشه الجمعية التأسيسية[2].

المبحث الثاني: قانون العفو العام 9 مارس 1946

المطلب الأول: مضمونه:

في وقت كانت فيه الأحزاب الوطنية ممنوعة من ممارسة نشاطها السياسي ،كان الحزب الشيوعي الجزائري من أكبر الداعمين لسن قانون العفو اذ تضمن برنامجه في انتخابات المجالس البلدية والمجالس العامة، مطلب اقرار قانون العفو الشامل حيث صرح لصحيفة ايمانيتي Humanite "حان وقت لوجوب اطلاق سراح المعتقلين السياسيين المسلمين وتلك المهمة الموكلة للنواب الشيوعيين من قبل الناخبين الجزائريين"[3].

وفي 9 مارس 1946 اصدر المجلس التأسيسي الفرنسي الاول مشروع قانون العفو فاطلقت فرنسا سراح السجناء السياسيين الجزائريين في مقدمتهم الشيخ الابراهيمي وفرحات

[1] عامر رخيلة: 8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص ص 88،87

[2] شارل روبير اجيرون: مرجع سابق ص 152

[3] عبد السلام عكاش: القمع القضائي عقب حوادث 8 ماي 1945 وقانون العفو العام مارس 1946، (دراسة على ضوء الصحف الاستعمارية والشيوعية الوطنية)، حوليات جامعة قالمة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 13، ديسمبر 2015، ص ص 341،340

عباس وتأخر اطلاق سراح مصالي الى شهر اكتوبر 1946 فشرعوا في اعاده بناء احزابهم وجمعياتهم[1].

المطلب الثاني: أثره على الحركة الوطنية:

اما الفترة التي قضاها فرحات عباس في السجن والتي قدرت (41 أسبوع) كانت كافية لإعادة النظر في تجربه حركة احباب البيان والحرية وراح يكثف الاتصالات بالإطارات القريبة منه سياسيا ويطرح امامهم، افكارا جديدة من اجل ضبط الخطوط العريضة لكيفية انشاء حزب جديد، ووضع برنامجه السياسي الذي يجب ان يكون قادرا على تعبئه جزء كبير من الطاقات الحية من مسلمين وفرنسيين[2].

وقد اتجهت النخبة نحو تأسيس تنظيمات سياسية واجتماعية جديدة لم تقطع افكارها وهياكلها السابقة، ونجد فرحات عباس في ابريل 1946 اسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائر، والذي استلهم خطته السياسية من بيان الشعب الجزائري مازجا عمله بين الحملات الانتخابية والمقاومة السياسية عبر الصحف والبيانات الصادرة عن حزبه[3]، وشرع في تنصيب هياكل حزبه الجديد، ودعي الى اتحاد القوى الوطنية للوقوف في وجه دسائس الادارة الفرنسية، اما مصالي فقد أسس في 10 /1946/11 حزبا جديدا سماه بحركة الانتصار للحريات الديمقراطية[4]، وبعد الافراج عن البشير الابراهيمي رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين واصلت مهمتها الإصلاحية والتعليمية وانشات سنه 1947 معهد ابن باديس الثانوي بقسنطينة الى غاية الثورة اين اصدر الابراهيمي بيانا من القاهرة بتاريخ 1954/11/14 يدعو فيه الشعب الى الالتفاف حول الثورة[5].

---

[1] البشير بلاح: تاريخ الجزائر مرجع سابق، ص 463

[2] العربي الزبيري: مرجع سابق، ص 105

[3] نور الدين ثنيو: إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ط 1، المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت، 2015، ص 517

[4] حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، مرجع سابق، 2007، ص118

[5] عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ الى 1962، ج 2، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 428

المبحث الثالث القانون الخاص دستور 20 سبتمبر 1947

المطلب الأول: مضمونه.

لقد اصدرت الحكومة الفرنسية قانونا 20 سبتمبر 1947 هو تكريس سياسة الاندماج السياسي الفرنسي في الجزائر من خلال انشاء مجلس جزائري سيتشكل من مسلمين واوروبيين بتمثيل متساوي والاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية[1].

وقد اثار مشروع دستور 1947 عده نقاشات حادة، حيث اقترح نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بالجمعية الفرنسية مشروع جمهورية مستقلة ذاتيا وكسبوا الى جانبهم عطف النواب الشيوعيين الفرنسيين، في حين استنفر المستوطنون قواتهم وحذروا الحكومة الفرنسية من منح حقوق سياسية اكبر للجزائريين، وبلغ النقاش ذروته داخل مجلس الجمهورية الفرنسية الى ان صودق عليه في تاريخ 1947/09/22 وبعد ادخال العديد من التعديلات اذ نص على[2]:

- **المادة الأولى:** الجزائر جزء لا يتجزأ من الاراضي الفرنسية وقطر مشترك في دائرة الاتحاد الفرنسي.
- **المادة الثانية:** تنص على المساواة التامة بين كافة سكان الجزائر.
- **المادة الثالثة:** تتعلق بالأحوال الشخصية للفرد الجزائري المسلم، فله الحفاظ على حالته الشخصية الإسلامية، ويحكم بالشرع الإسلامي في هذا المجال.
- **المادة الخامسة:** يمثل فرنسا في الجزائر الحاكم العام وهو المسؤول امام الحكومة الفرنسية ومدتها.
- **المادة السادسة:** تكوين مجلس جزائري يسير شؤون الجزائر بالتوافق مع الحاكم العام[3].
- **المادة السابعة:** تأسيس مجلس حكومة مكون من سته اعضاء مهمته السهر على تنفيذ قرارات المجلس الجزائري

[1] عبد الوهاب بن خليف: تاريخ الحركة الوطنية مرجع سابق 175

[2] عبد الله مقلاتي :المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر مرجع سابق، ص 185

[3] بشير بلاح: مرجع سابق، ص 467

- **المادة الثلاثون:** يتكون المجلس الجزائري من (120 عضوا) مناصفة بين المسلمين والفرنسيين.
- **المادة السادسة والخمسين:** نصت على فصل الدين الاسلامي عن الدولة مثل بقية الاديان الى انها تربط التنفيذ بقرارات المجلس الجزائري[1].
- **المادة الخامسة والسبعون:** فقد اعتبرت اللغة العربية مساويه للغة الفرنسية بالنسبة للصحافة الرسمية او الخاصة المطبوعة في الجزائر ونصت على تنظيم التعليم العربي في جميع المستويات لكنها جعلت ذلك منوطا أيضا بقرارات المجلس الجزائري، ومباشره بعد المصادقة على القانون التنظيمي[2] من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية[3] شرعت الإدارة الاستعمارية في تطبيقه على طريقتها تمثلت في انتخابات بلديه اكتوبر 1947 وانتخابات الجبهة الجزائرية في ابريل 1948 اذ قرر حزبا الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري المشاركة في المعركة الانتخابية على حسب توجهه وقناعته الخاصة[4].

المطلب الثاني: اهداف الإدارة الفرنسية من قانون 1947/9/20

عندما احست الحكومة الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية ومجازر 8 ماي 1945 بتزايد حدة الضغوطات الوطنية وتشدد مواقف المستوطنين، فخططت لمنح الجزائريين بعد الاصلاحات تضمن التعايش السلمي بين العنصرين الاوروبي والمسلم وامتصاص حراره التيار الثوري المتنامي، بعد فشل السياسة القمعية في وضع حد لتوسعه[5]، وفي 1947/9/20 وافقت البرلمان الفرنسي على القانون الجديد للجزائر[6]، ورغم ما جاء في هذا القانون الذي يزعم في بعض بنوده الاستجابة للمطالب الجزائرية الى انه وضع في طريقها انواع من العراقيل لكي

[1] بشير بلاح: مرجع سابق، ص ص 467-468.

[2] العربي الزبيري: مرجع سابق، ص 121

[3] بشير بلاح: مرجع سابق، ص 466

[4] العربي الزبيري: مرجع نفسه، ص 121

[5] عبد الله مقلاتي : مرجع سابق، ص 185.

[6] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغايه 1962، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 313

تحقق الإدارة الاستعمارية جملة من الغايات، وهي:

- ابقاء تبعية الجزائر لفرنسا وأنها جزء لا يتجزأ منها.
- تقزيم دور الجزائريين في تسيير مصالح بلادهم.
- غلب الطابع الاستشاري على المجلس الجزائري لم يخصص للجزائريين رغم أن عددهم يتجاوز(8 ملايين أي 50% من المقاعد) بينما حصة المستوطنين الدخلاء (50%) أيضا فساوى بين الأكثرية والأقلية وهذا يتعارض مع الديمقراطية التي كانت تدعيها فرنسا[1].

المطلب الثالث: موقف الحركة الوطنية من قانون 1947/09/20

- ***موقف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية منه.**

لقد تبنى أنصار حركة الانتصار للحريات الديمقراطية سياسية الرفض القاطع لكل المراوغات والاصلاحات المزعومة جملة و تفصيلا ، ورفض هذا القانون وأعتبره ضد السيادة وضد الاستقلال وإرادة الشعب الجزائري ، الذي يطمح أن بعيش في كنف الحرية والسلام في أرضه وبين شعبه[2]، كما قاطع مندوبو حزب الاتحاد حضور جلسة الاقتراع عليه في مجلس الشيوخ[3].

***- موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري منه.**

ان إقرار هذا القانون التنظيمي المصادق عليه في غياب ممثلي الحركة الوطنية الجزائرية. قد أحدث رد فعل قوي وغير مسبوق من طرف أنصار الاتحاد. والذي أمر مستشاريه باتخاذ قرار الاستقالة من مجلس الجمهورية، حيث .قدموا استقالتهم في رسالة مؤرخة بتاريخ 31 أوت 1947.

- وقبل هذه الاستقالة كان الدكتور سعدان تحدث في مجلس الجمهورية عن القانون التنظيمي أو ما يعرف بقانون 1947 فوصفه باللعب الصبياني الذي لا يمكن أن يكون إطارا لحل لمعضلتي الديمقراطية والحرية اللذان يعاني مهما الشعب الجزائري[4].

***موقف الحزب الشيوعي من قانون 1947/09/20**

---

[1] بشير بلاح: مرجع سابق، اص 468

[2] عيسى بوقلقول: النواب المسلمون في المجلس الجزائري ودورهم في الحياة السياسية الوطنية (1948 - 1956)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية،قسم التاريخ قالمة2021، ص 56.

[3] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق من 123

[4] عيسى بوقلقول: نفسه، ص 54.

بما أن جل الزعماء الجزائريين تقريبا قد رفضوا فكرة الإدماج فإنهم فسحو الطريق أمام الشيوعيين الذي كان موقفهم من قانون 1947 هي الترحيب ببعض مواده ، خاصة بما يتعلق بالانتخابات وتشكيل مجلس جزائري وحكومة جزائرية ، حيث نشرت جريدة L'iberte لسان حال الحزب الشيوعي مقالا أشير فيه أن اللجنة المركزية للحزب وافقت على قانون الجزائر[1].

وقد لعب الحزب دورا بارزا في صياغة بعض بنود القانون ودعم افكاره لكنه في المقابل رفض الكثير من أفكاره ن التي تتعارض والحركة الوطنية كما اللغة والدين[2].

***- موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من قانون 1947/09/20**

لقد كان موقف جمعية العلماء المسلمين اتجاه هذا القانون واضحا وقد رفضته جملة وتفصيلاً وسعت الى فضحه بكل الطرق بحجة أنه لا يلبي مطامع الشعب الجزائري المنشودة، وتمثل ذلك في مقولة الشيخ الإبراهيمي " إن الدستور الذي وضعته الحكومة الفرنسية للجزائر ووافق عليها برلمانها في اكتوبر 1947 هو دستور ناقص من جميع جهاته لم يحقق رغبة واحدة من الرغائب الوطنية للجزائر ولم يأخذ رأيها فيه. وأضاف في قوله ان الدستور النافع هو الذي للأمة رأي فيه واختيار مناهجه وله يد في تشريعه[3].

****- انتخابات 1948، 1950، 1951 والحركة الوطنية"**

عقب القانون التنظيمي من سبتمبر 1947 الذي أقر عدة إصلاحات منها انشاء مجلس جزائري ، نظمت فرنسا انتخابات حيث شكلت بالسنة للحركة الوطنية الجزائرية أداة لسيرورة العمل السياسي ، للتعبير عن برامجها ومواقفها من مختلف القضايا وذلك في إطار الشرعية التي تحكمها القوانين الفرنسية [4].

***- انتخابات 1948**

وفق القانون الذي وافق عليه البرلمان الفرنسي، قامت إدارة الاحتلال الفرنسي بتنظيم انتخابات أعضاء المجلس الجزائري على أنه وقع فيها تزوير كبير، وهذا ما أدى إلى عزل

---

[1] سعد طاعة :دور النواب المسلمين في الحياة السياسية في الجزائر .1947-1956، ط1 ،دار كوكب العلوم الجزائر. 2012 ص 98

[2] عيسى بو قلقول: مرجع سابق ،ص 60.

[3] محمد البشير الإبراهيمي : إلى الأمة العربية الجزائرية،البصائر،عدد 29 مارس 1948.ص ص1،2

[4] لحسن جاكر: "**انتخابات المجلس الجزائري في معسكر 11/04 أفريل 1948**" ، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ – عدد 03 ،ديسمبر 2008 ص 113

الحاكم العام في الجزائر شاتينو. و عوض بآخر[1]، وهو إدمون نجيلان الحاكم العام. وهو من قادة الحزب الاشتراكي الفرنسي[2].

ولقد كان من المفروض أن تجرى الانتخابات يوم 1948/01/15 لكنها أجلت إلى يوم 02/11 من نفس العام. إلا ان جاء الحاكم العام السابق الذكر ادمون نجيلان البارع في التزوير ليقررو إجرائها 04/04 /1948 لتشحن الأجواء من جديد ، بعد قيام المستوطنين لعمليات قمع وقتل ضد الجزائريين وذلك لمجرد بداية المعركة الانتخابية بصفة رسمية[3].

وبالفعل انطلقت عمليات اجراء الانتخابات المقررة يوم 1948/04/04حيث قامت الإدارة الفرنسية في المرحلة الأولى من الانتخابات بتعيين الأشخاص الموالين لها ورشحتهم على أساس أنهم مستقلون[4]، أما المسلمون فقد شاركت كل من حركة انتصار للحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجيزة الري او حتى جمعية العلماء المسلمين بصفة غير رسمية[5].

وفي يوم الاقتراع تم تشكيل الانتخابات بصورة تعسفية غير منطقية حيث المندوبون لحركة الانتصار في كثير من الحالات ، وانعدام أوراق التصويت باسم الحركة وتم حشو صناديق الاقتراع بصورة مسبقة[6].

يعقد المجلس جلسة أولى يوم 1948/05/01، حيث حضر أربعة نواب فقط وهم ، أحمد بودة، مصطفى فروخي، شوقي مصطفاوي ، بلهادي الأمين أما الخمسة الباقون فتم اعتقالهم[7].

أما بالسنية للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري تمكن من المرور سوى سبعة مرشحين هم، فرحات عباس، الدكتور عبد السلام بن خليل بن حاج، سعيد الشريف يوسف بن عبيد، قادة

[1] عمار بوحوش : التاريخ السياسي للجزائر، مرجع سابق ص 215

[2] محمد حربي : جبهة التحرير الوطن – الاسطورة والواقع . ترجمة كميل قيصر داغر،ط1،ا دار الكلمة للنشر، الجزائر1983 ص51

[3] حورية مايا بن فضة :" **الجزائر في عهد الحاكم العام ناجلان (1948 – 1951)** "، وزارة الثقافة الجزائر، ص 232.

[4] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر،مرجع سابق ص316.

[5] سعد طاعة :مرجع سابق، ص 114،

[6] بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954 مرجع سابق ص 168-169

[7] نفسه: ص 169

بوطارين، قدور ساطور، أما في القائمة الانتخابية من الدرجة الأولى فقد فاز مرشح شيوعي واحد (روني جو شاربو) في سيدي بلعباس.

وهكذا يتضح لنا أنه تم تقليص المعارضة من 120 عضواً إلى 17 في المجلس الجزائري[1].

***انتخابات 1951:**

جرت هذه الانتخابات في ظروف غير مسبوقة بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرية، لما وقع لها من حملات اعتقال بالجملة في صفوف الحركة بعد اكتشاف المنظمة الخاصة 1950، وكانت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية هي المتضرر الأكبر لعدم استطاعة قيادة الحزب تقديم أي مرشح لها والتضيق الذي مورس عليها، من طرف الإدارة الفرنسية، الأمر الذي أحدث خللا في التنظيم بين صفوف الحركة الوطنية والانقسام عشية الانتخابات 1951، بين الفكر الاستقلالي بقيادة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري،

حيث امتنعت الأغلبية الساحقة في العديد من الدواوير عن المشاركة في هذه الانتخابات، حركة الانتصار قررت مقاطعة الانتخابات وذلك لأن الإدارة الاستعمارية قامت بتزوير انتخابات أفريل 1948، حيث تحولت إلى نشاط سري للتحضير للعمل المسلح[2].

وبهذا حدث تحالف بين الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مع حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، من أجل القيام الحملة انتخابية موحدة واجمع كل من بوقادوم ودماغ العتروس العربي وبودة من حركة الانتصار و أحمد فرانسيس* من الاتحاد الديمقراطي لمنطقة الحروش بغرض الحملة الانتخابية فيفري 1951 لان الحركة قررت عدم المشاركة ، حيث بدأ فرحات عباس حملة انتخابية رفقة أحمد فرانسيس في غليزان (21-01-1951) وعقدا تجمعاً شعبيا في سيدي بلعباس[3].

***- نتائجها ورد فعل الحركة الوطنية**

---

[1] عبد الكامل جويبة: مرجع سابق ص 127.

[2] عيسى بو قلقول: النواب المسلمون في المجلس الجزائري مرجع سابق ص 105-106.

* احمد فرانسيس ولد 1912 بمدينه غليزان دكتور في الطب نظل الى جانب فرحات عباس في حركه احباب البيان والحريات والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري التحق بالثورة 1955 عجن وزيرا للمالية في الحكومة المؤقتة بعد الاستقلال عين وزيرا للمالية لفترة (ينظر حميد عبد القادر، مرجع سابق، 285)

[3] سعد طاعة: مرجع سابق ص 139.

لقد أفرزت نتائج الانتخابات، غياب ممثلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وفوز الموالاة بالأغلبية. الساحقة، حيث اعتبرت الأحزاب الوطنية النتائج على أنها مهزلة صنعها الحاكم العام نجلان، فظهرت احتجاجات كثيرة من أولئك الذين شاركوا فيها ، منددين بالنتائج على أنهما مزورة وغير عادلة[1]، ومن هنا أدركت الأحزاب الوطنية للحركة . أن القضاء على الوجود الاستعماري. من الجزائر بالمرونة السياسية وأن الانتخابات أصبحت مسألة غير مجدية في ظل عمليات القمع والعنف والتزوير في منح الجزائريين اختار نواب لهم[2].

كل هذا أدى إلى تغيير الأوضاع السياسية في الجزائر، ودفعت الحركة الوطنية تجاوز خلافاتها مؤقتاً: لمواجهة الاستعمار، وهذا ما يثبته:

اجتماع 05 أوت 1951 الذي ضم ممثلي الاتحاد الديمقراطي وجمعية العلماء المسلمين وحركة الانتصار والحزب الشيوعي وأسفر عن تأسيس الجهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها وحددت جملة من الأهداف حول إلغاء انتخابات جوان 1951 واحترام الحريات الأساسية ، وحرية الرأي والصحافة وإطلاق سراح المساجين السياسيين ورفض الاجراءات التعسفية وإنهاء تدخل الإدارة الفرنسية في شؤون الدين الإسلامي[3].

[1]ليلي حمري : "الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين (1948-1955)" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر الجامعة وهران. 2015-2014 ص 126

[2]عبد الحفيظ بو عبد الله : "فرحات عباس بين الإدماج و الوطنية (1919-1962)" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة باتنة 2006/2005.ص 163.

[3]عيسى بوقلقول : مرجع سابق ص 535

دفعت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السيئة الشعب الجزائري للخروج في مظاهرات8 ماي 1945 عبر فيها عن رفضه للواقع الذي كان يعيشه في نهاية ح ع2 غير أن رد فعل الاستعمار الفرنسي كان عنيفا جدًا من خلال ارتكابه لمجازر في حق أناس عزل في مناطق عدة ضربا بالقيم الإنسانية عرض الحائط مما أدى إلى استشهاد 45 ألف شهيد.

- كانت مجازر 8 ماي 1945 نقطة تحول في مسار الحركة الوطنية والشعب الجزائري وضربة ثقيلة، لآمال كانت معلقة على السلطة الاستعمارية في تقديم تنازلات لصالح مطالب الحركة والشعب الجزائري، غير أنها دفعت نحو تبني طرح نضالي جديد أكثر وعيا وصلابة أمام عجز النضال السياسي على التماشي مع طموحات الشعب الجزائري.

- حاول الاستعمار الفرنسي جاهدًا لامتصاص غضب الشعب الجزائري والحركة الوطنية من خلال تقديم بعض الإصلاحات المتمثلة في قانون العفو العام مارس 1946 فاتحاً مجال العودة للنشاط السياسي للحركة الوطنية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين إضافة إلى إصدار القانون الخاص الصادر 09/20/ 1947 - مستمر بذلك في سياسية التسويف والمماطلة من خلال الاستمرار في الانتخابات النيابية وتزوير نتائجها إلى غاية اندلاع الثورة 1954.

الفصل الثاني: مظاهر عقم النضال السياسي وتنامي فكرة العمل المسلح

تمهيد:

كان لمجازر 8 ماي 1945 تأثير كبير على تطور الحركة الوطنية الجزائرية. هذه الأحداث المأساوية زادت من انعدام الثقة بين السكان الجزائريين والحكومة الفرنسية، وزادت من إصرار الشعب الجزائري على النضال من أجل الحرية والاستقلال، بدأت الحركة الوطنية في محاولات لتوحيد صفوفها وتنظيم جهودها من أجل الاستقلال،

سنتناول في المبحث الأول واقع الحركة الوطنية بين 1945 و1954، مع التركيز على مظاهر التقارب والتنافر. بعد ذلك، سننتقل إلى المبحث الثاني حيث سنحلل مظاهر عقم النضال السياسي وتنامي فكرة العمل المسلح، مع التركيز على المنظمة الخاصة، وأزمة حركة انتصار الحريات، والتحضير للعمل المسلح.

المبحث الأول: واقع الحركة الوطنية بين 1945-1954

شهدت الحركة الوطنية الجزائرية خلال فترة 1945 إلى 1954، عدة مظاهر للتقارب والتنافر بين أعضائها، وهو ما انعكس بدوره على طبيعة النضال ضد لاستعمار الفرنسي.

المطلب الأول: مظاهر التقارب.

بعد الحرب العالمية الثانية بدأت تظهر بوادر العمل المشترك بين تيارات الحركة الوطنية وخاصة خلال الانتخابات النيابية الخاصة بالبرلمان الفرنسي في 10 نوفمبر 1946، وكانت بعض المبادرات من الحزب الشيوعي في أوت 1946، الذي دعا إلى إنشاء جبهة ديمقراطية وطنية جزائرية دون تمييز[1]، وفي نوفمبر 1947 كان هناك تنسيق بين حركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لوضع ميثاق للحركة الوطنية الجزائرية ..[2]

في جوان 1949 أعادت حركة انتصار الحريات الديمقراطية طرح فكرة انشاء حزب وطني ديمقراطي موحد في الجزائر، كما ظهرت لجان محدودة والأهداف معينة سبقت الجبهة

[1] رابح بلعيد :الحركة الوطنية الجزائرية 1945 – 1954 دراسة ووثائق غير منشورة، دار بهاء الدين، الجزائر، 2015، ص 143.

[2] راضية قوفي : "**الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها.. تجربة في محاولة وحدة العمل الثوري**"،مجلة البحوث التاريخية، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2021، ص 340

مثل لجنة مساعدة وإغاثة ضحايا القمع المؤسسة في 23 أفريل 1948 التي دعمت حركة التضامن مع المعتقلين وعائلاتهم، واللجنة الجزائرية لمكافحة القمع 06 جوان 1948، بالإضافة إلى لجنة الدفاع عن حرية التعبير 1950 حيث تم تنسيق العمل بينهم[1].

أما جمعية العلماء المسلمين لم تكتف بالدعوة الدينية والتربوية الإصلاحية فقط بل دخلت علنا إلى المعترك السياسي، كمحاولة منها لتنشيط الجمعية من جديد، وإعطائها نفسا جديدا مراعاة للتوجهات الأساسية للشعب الجزائري، في حين الحزب الشيوعي الجزائري بدءا من 1949 انفتح على التيارات الجزائرية وتخلى عن الكثير من مبادئه، ومع نهاية 1950 أصبح يطالب بجمهورية جزائرية مستقلة"[2].

وتنازلت حركة انتصار الحريات الديمقراطية عن شروطها لصالح شروط الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، حيث مهدت الطريق نحو تحقيق الاتحاد، ويمكن القول أن حركة انتصار الحريات الديمقراطية انتقلت من التصلب المفرط إلى مرونة مفرطة أدت إلى تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها[3].

بعد اصدار دستور الجزائر في 20 سبتمبر 1947 بدأت فرنسا في تطبيقه عن طريق انتخابات بلدية جرت في أكتوبر 1947، وانتخابات الجمعية الجزائرية في أفريل 1948، فقررت كل من حركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري المشاركة في الانتخابات كل حسب توجهاته[4].

وبضغط من المستوطنين تم عزل الوالي العام الاشتراكي "إيف شاتينو" بسبب سعيه إلى محاربة التزوير وإجراء انتخابات نزيهة، فخلفه الاشتراكي "إدموند نايجلان" في فيفري 1948،

---

[1] عبد الرحمان ابن إبراهيم ، بلعقون : الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1947-1954، ج 2، ط 2، منشورات السائحي، 2007، ص 212

[2] محمد العربي الزبيري : تاريخ الجزائر المعاصر، ج 1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سوريا، 1999، ص 135-133

[3] يحيى بوعزيز : الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ص 115.

[4] محمد العربي الزبيري :مرجع سابق، ص 121

فعاث فسادا وتزويرا معاكسا لنهج "شاتينو" لتدمير الحركة الوطنية الجزائرية، لكنه ساهم من حيث لا يدري في توحيد تيارات الحركة الوطنية[1].

وقد عرفت سنة 1951 إجراء عمليتين انتخابيتين قبيل تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها الأولى التجديد النصفي لأعضاء المجلس الجزائري بين 04-11 فيفري 1951 ، قاطعتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية، في حين شارك فيها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي والأحرار الذين تحصلوا على أغلبية المقاعد، أما الانتخابات الثانية فهي الانتخابات التشريعية الفرنسية يوم 17 جوان 1951، وقد طالهما تزوير كبير، وتم إبعاد مرشحي حركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي، ولم يتركوا لهم مقعدا واحدا[2].

تم تأسيس الجبهة الجزائرية خلال اجتماع عقد في 25 جويلية 1951 وحضره كل من[3]:

- أحمد مزغنة ومصطفى فروخي عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية.
- أحمد فرنسيس وقدور ساطوري عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.
- الشيخ العربي التبسي والشيخ محمد خير الدين عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
- بول كاباليرو وأحمد محمودي عن الحزب الشيوعي الجزائري.

انتهى الاجتماع ببيان استنكر الظروف الصعبة التي تعيشها الجزائر مع تعسف الإدارة الاستعمارية، وتزوير الانتخابات وقرروا في الأخير عقد اجتماع عام لتأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها.

وقد تم اختيار تاريخ 05 أوت 1951 للإعلان الرسمي عن ميلاد الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، والتعريف بهياكلها في اجتماع عقد بقاعة سينما "دنيا زاد" بالجزائر

---

[1] عبد الكريم بن عزوز : من تجارب التقارب والائتلاف داخل الحركة الوطنية الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها 1951 أنموذجا، مجلة رؤى للأبحاث والدراسات المتوسطية، المجلد 4، العدد 1، جانفي 2023، ص 430

[2] راضية قوفي :مرجع سابق، ص 341

[3] عبد الكريم بن عزوز : : مرجع نفسه، ص 431

العاصمة[1]، وقد ترأس الاجتماع الشيخ العربي التبسي، ثم توالت تدخلات ممثلي الوفود في الاجتماع التأسيسي للتعريف بالجبهة الجزائرية وشرح أهدافها وظروف ودوافع إنشائها، ومن بين المتدخلين نجد أحمد بو منجل، العربي بوهالي، وأحمد مزغنة* الذي قرأ رسالة مصالي الحاج.

إن الهدف من تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها هو بالدرجة الأولى إيجاد الإطار الملائم لتوحيد الحركة الوطنية من أجل التصدي للممارسات القمعية للاستعمار، ولتمكين الشعب الجزائري من التمتع بحقه في حرية الرأي وحرية التعبير وحرية التنقل...[2].

وتحدث العربي التبسي عن أهداف الجبهة بقوله أن الجبهة لا تفرق بين مسلم ومسيحي ويهودي، بل تهدف إلى النضال في سبيل الحق والحرية، من أجل جزائر حرة يتمتع بخيراتها كل أبنائها ولا فرق بين جنسهم ومعتقدهم[3]. وقد أوردت جريدة المنار مطالب الجبهة الجزائرية في خمس نقاط مفصلة كالتالي:

- إلغاء الانتخابات التشريعية المزعومة التي جرت في 17 جوان 1951، والتي جاءت نتيجتها مخالفة للحقيقة بسبب التزوير.
- احترام حرية الانتخاب في القسم الثاني.
- احترام الحريات الأساسية: حرية الضمير، والفكر، والصحافة، والاجتماع.
- محاربة القمع بجميع أنواعه لتحرير المعتقلين السياسيين، ولإبطال التدابير الاستثنائية المفروضة على مصالي الحاج.
- إنهاء تدخل الإدارة في شؤون الديانة الإسلامية.

---

[1] إبراهيم لونيسي : "**الأوضاع السياسية في الجزائر من خلال جريدة المنار الجزائرية 1951-1954**"، المجلة التاريخية المغاربية، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، العدد 139، 2010، ص 134

* احمد مزغنة: ولد في 29 أفريل 1907 بالبليدة احد قادة ن ش ! ، و . ح. ش. ج ثم عضو في اللجنة المركزية لـ.ح. إ.ح د، و خلال الأزمة تحالف مع مصالي الحاج ويعتبر المنظم لمؤتمر هورنو جويلية 1954 ينظر : محمد الشريف ولد حسن، من المقاومة إلى الحرب من اجل استقلال 1830-1962 ، دار القصبة، الجزائر ، 2010، ص11-52

[2] عبد الكريم بن عزوز : مرجع سابق، ص 431

[3] المنار:"**مرحبا بالفجر الصادق**"، العدد 07، الصادر في 15 أوت 1951، ص 01.

ويظهر جليا من خلال مطالب الجبهة السبب الأساسي الذي جعل إنشاء هذه الجبهة مفاجئا للرأي العام، فالأهداف الخمسة المذكورة أعلاه تعني جميع مؤسسي هذه الجبهة، وبالتالي كانت هناك سهولة في استجابتهم لنداء التأسيس، ولم تكن هناك أي شروط مسبقة تفرض على أحد التيارات التنازل عن أي شيء، بل العكس فقد وقع الجميع تحت ظلم السلطات الاستعمارية بدرجات متفاوتة على جميع المستويات[1]

البدايات الأولى للجبهة كانت نشطة للغاية، وجمعت حولها أعدادا كبيرة من مختلف شرائح المجتمع الجزائري، مما أربك السلطات الاستعمارية، حيث كتب الوالي العام "روجي ليونارد" إلى الرئيس الفرنسي فانسان أوريو" يخبره عن تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها قائلا: ".... من أهم الحركات التي لم أر مثلها، ذلك أن غالبية السكان من ورائها، وهي بمثابة الجمهورية الجزائرية التي ستحقق استقلال الجزائر"[2].

في إطار تطوير نشاطها خرجت الجبهة من القاعات والصالونات إلى الشارع ففي يوم الأحد 19 أوت 1951 عقدت مهرجان شعبي في الملعب البلدي بحسين داي حضره آلاف الجزائريين إلى درجة عدم قدرة الملعب على استيعابهم، فتجمعوا في الساحات والطرق المحيطة به[3].

تخلل المهرجان الشعبي هذا دعوة إلى الجزائريين بدون تمييز إلى تأييد الجبهة ونشر أفكارها، وعدم الانسياق وراء الدعاية الفرنسية، واستنكار كل أشكال القمع والاعتقال السياسي واضطهاد مصالي الحاج والمطالبة بإلغاء نتائج الانتخابات المزورة ورفض الأشخاص الذين عينتهم فرنسا[4].

---

[1] محمد العربي الزبيري : مرجع سابق، ص 208

[2] عبد الحميد زوزو :محطات في تاريخ الجزائر "دراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية على ضوء وثائق جديدة، دار هومة الجزائر، 2004، ص 309

[3] احمد توفيق المدني : حياة كفاح "مذكرات"، ج 2، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 559

[4] المنار: "**في يوم تاريخي عظيم الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية تقف أمام الأمة**" من 1 العدد 08، الصادر في 31 أوت 1951، ص 01

في إطار نشاط الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها ساهمت في تعبئة جماهير الشعب حول مطلب تقرير المصير، وشاركت في كثير من المهام التي لها علاقة مباشرة بحماية حقوق المواطنين ومصالحهم[1]، ويأتي في مقدمة تلك المهام العمل الجماعي الذي أنجزه وفد الجبهة الذي انتقل إلى ناحية أريس بباتنة من أجل التحقيق في أعمال العنف.

يعتبر انتشار الجبهة رهيبا في مختلف أنحاء القطر الجزائري حيث تجاوز 300 شعبة، ومن بين الأنشطة التي قامت بها إرسال برقية احتجاج إلى لجنة حقوق الإنسان الدولية بخصوص الاضراب عن الطعام في سجن الأصنام للمطالبة بتحسين ظروفهم[2]، وقامت بالاحتجاج كذلك لمنع الإدارة الفرنسية من التدخل في شؤون الديانة الإسلامية، وذلك للمطالبة بفصل الدين عن الدولة [3]، ودافعت عن حرية الصحافة والتعبير مقدمة عرائض واحتجاجات ضد حجز جريدة الجزائر الحرة ، وكان لها موقف من الانتخابات التي كانت ستجرى بين 07-14 أكتوبر 1951 داعية لمقاطعتها.

على المستوى الخارجي كان هناك تضامن مع تونس، فأرسلت الجبهة برقية إلى المجلس الوطني الفرنسي، ومجلس الوزراء ووزير الخارجية، احتجاجا على الأحداث الدامية التي تسببت فيها السلطات الفرنسية في تونس مع بدية سنة 1952 واعتقال عدد من الزعماء السياسيين وعلى رأسهم الحبيب بورقيبة" وطالبت بتحريرهم[4].

ردود الفعل الجزائرية كانت متفائلة حيث كتبت جريدة المنار افتتاحية بعنوان "مرحبا بالفجر الصادق (بزغ الفجر الصادق بالبشرى للأخيار، مرحبا بالنور يطارد الظلام)[5]، وقد تجاوبت الجماهير الجزائرية مع هذه الجبهة وأقبلوا على امضاء العرائض[6].

---

[1] المنار: "**تشاط الجبهة**"، العدد 3، 4 جانفي 1952، ص4

[2] المنار: "**اضراب الجوع في سجن الأصنام**" العدد 12، الصادر في 08 ديسمبر 1951 ص 02.

[3] المنار:" **الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها تقف أمام الأمة**"، العدد 08، 31 أوت 1951، ص 3

[4] عبد الكريم بن عزوز مرجع سابق، ص 435

[5] نفسه: ص 434

[6] احمد توفيق المدني:. مرجع سابق، ص 559

واستبشرت جريدة البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بإنشاء الجبهة بمقال عنوانه "مرحى فقد توحدت صفوفنا، في حين عبر مصالي الحاج عن بالغ سعادته لرؤية هذه الوحدة بين تيارات الحركة الوطنية والشخصيات الجزائرية التي أصبحت أمرا واقعا بعد جهد جهيد، واعتبرها عملا إيجابيا سيؤتي ثماره، مؤكدا في نفس الوقت أن أهداف الجبهة قليلة ومحدودة ولا تستجيب للوضع الراهن، لذا وجب توسيع أهدافها وبرامج عملها من مجرد الوحدة إلى تحقيق الاستقلال والسيادة[1].

وفي الجهة المقابلة، ورغم بساطة وتواضع مطالب وأهداف الجبهة، إلا أن تأسيسها قد حرك الإدارة الاستعمارية وجعلها تستشيط غضبا وتشن حملة شعواء ضدها[2]، حيث شنت الصحف الفرنسية حملة تحريضية ضد الجبهة، واتهموها بالتطرف الجزائري إلى الجبهة قائلا إن مجرد مقتضيات خطة خطيرة، ولكنها ربما أكثر .... استطاعت أن تحمل الأحزاب السياسية على محاولة الاتحاد، وأن ترغمها على المجازفة بنفسها في مبادرة يائسة داعيا الإدارة الاستعمارية إلى القضاء على هذه الجبهة وتخويف الأوربيين[3]، والتذكير أن الحزب الشيوعي هو المحرك الأساسي لهذه الجبهة خاصة مع وحدتهم مع المصاليين[4].

ويوضح "جاك شوفالييه" إلى خطورة انضمام العلماء والاتحاد الديمقراطي للبيان باعتبارها خطرا على المصالح الفرنسية في الجزائر[5]، مع تحميل الحزب الشيوعي مسؤولية هذا التجمع[6].

---

[1] المنار:"**رسالة الزعيم مصالي الحاج إلى الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها**"، العدد 07، 15 اوت 1951، ص 1

[2] عبد الحميد عومري: "**الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها 1951**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 01، المجلد 21، العدد 02، ديسمبر 2020، ص 213

[3] Chikh Bouamrane, Mohamed Djidjelli: L'Algérie coloniale par les textes (1830-1962), Editions ANEP, Alger, 2009, p 145.

[4] عبد الحميد عومري، مرجع سابق، ص 213

[5] Chikh Bouamrane, Mohamed Djidjelli: op cit, p 145

[6] راضية قوفي: مرجع سابق، ص 351

المطلب الثاني: مظاهر التنافر.

رغم كل الجهود التي بذلها المشاركون في تأسيس هذه الجبهة، إلا أنه ربما كانت هناك ظروف وأسباب أقوى من تلك الجهود والتضحيات، فتفككت الجبهة الجزائرية بعد سنة واحدة فقط من تأسيسها، وبالضبط بعد تسعة أشهر، فيا ترى ما هي الأسباب الكامنة وراء ذلك.

رغم ما تميزت به الجبهة الجزائرية عن باقي المحاولات الوحدوية؛ حيث استطاعت أن تجمع بين كل الأحزاب السياسية الناشطة في الجزائر آنذاك، ناهيك عن الشخصيات المستقلة ولأول مرة منذ 122 سنة من الاستعمار، إلا أن هذه الميزة لم تشفع لها ولم تساعدها على التعمير لمدة طويلة، حيث انسحب أعضاء الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من الجبهة في ماي 1952، فاعتبرت المصادر التاريخية هذا التاريخ نهاية لعملها، رغم سعي الحزب الشيوعي وحركة الانتصار لإحيائها كل حسب آرائه وتوجهاته[1].

إذن، فإن الاتحاد الذي تمثل في الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية لم يدم إلا أقل من سنة واحدة، وبالنسبة لإدارة الاحتلال الفرنسي فقد تجاهلت الجبهة تماما، ولم تستجب لمطلب واحد من مطالبها، أما مؤسسو الجهة فقد اتفقوا على مقاطعة الانتخابات المحلية التي نظمتها الإدارة الفرنسية في 07 و14 أكتوبر 1951م، لكن الحزب الشيوعي الجزائري خرق هذا الاتفاق وأعلن صراحة عن مشاركته فيها، وبذلك تسرب اليأس والشلل إلى أعضائها المؤسسين لها[2].

إن الجبهة الجزائرية أسست على مجرد أرضية مطالب ضيقة كثيرا، وجهزت ببنيات خفيفة لا تقف أمام حرية العمل لكل هيئة، وبرغم هذه التحفظات، فإنها لم تقدر على مقاومة اختلاف الآراء بين الأجهزة، وبقيت شيئا فشيئا تسير نحو التلاشي ولكن بدون انفجار ظاهر وبدون رفض تام حتى للمبدأ الأصلي من طرف المشاركين[3].

---

[1] راضية قوفي : مرجع سابق، ص 352

[2] بشير كاشة الفرحي : صفحات مشرقة من تاريخ الحركة الوطنية، ج 2، منشورات مركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010، ص 140

[3] عبد الرحمن بن إبراهيم العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1947-1954)، ج 3، ط 2، منشورات السائحي، الجزائر، 2007 ص 212

وتؤكد جريدة المنار على أن سبب فشل الجبهة يتمثل في عدم قدرتها على تجاوز الخلافات بين أعضائها، ومما ورد في إحدى مقالاتها في هذا الشأن نذكر ما يلي: الذي يستحق الإشادة هو وصول الأحزاب التحريرية إلى التفاهم والتقارب، وإن كان ذلك على أساس التعاون في المتفق عليه إلى زوال المختلف فيه شيئا فشيئا... ولعل السبب الرئيسي في ضعف الجبهة عدم وصولها إلى إزالة المختلف فيه، فإن أعضاءها تمسكوا بحريتهم التامة وحافظوا على برامجهم الخاصة"[1].

أما السبب في تلك الحرية فتعود إلى أن الاتفاق المشترك بين الحركات الوطنية المشكلة للجبهة الجزائرية أشار في مادته التاسعة إلى أن: "الاتفاق لا يمس بأية حال استقلال ونشاط كل حركة في ميدانها الخاص خارج الجهة[2].

وبالتالي فإن هذه المادة في حد ذاتها وضحت طبيعة هذا التجمع الذي كان من المفروض أن يكون تجمعا للنشاطات المختلفة للحركات الموجودة فيه، بل وعليها أن توظف جميع مبادئها وبرامجها في خدمة الجبهة الجزائرية حتى يعطى لها الوزن الحقيقي الذي تمثله هذه الحركات باعتبارها ممثلا للشعب وطموحاته ومطالبه، لكن ما تم الاتفاق عليه كان هو العكس تماما، وهو ما جعل تلك التناقضات الموجودة بين الحركات الوطنية الجزائرية تنتقل إلى داخلها الأمر الذي عجل بنهايتها[3].

لعل طبيعة هذا التجمع في حد ذاته هي التي ساهمت بشكل واسع في فشل الجبهة، حيث نجد أن هذا التجمع تحكمت فيه شروط محددة، قلصت كثيرا من مساحة حركته ولم تترك له المجال واسعا لتمديد نشاطه زمنيا، وهذا ما أشار إليه المناضل **عبد الحميد مهري** بقوله: "لقد كانت الجبهة الجزائرية محاولة باهتة لإقامة جبهة في وجه تزوير الانتخابات وإجراءات

[1] محمود بوزوزو : "حول الذكرى الأولى لتأسيس الجبهة، المنار، س 2، ع 9، 15 أوت، 1952، ص 1

[2] المنار: س 1، ع 7، 15 أوت 1951

[3] مومن العمري : الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال افريقيا الى جبهة التحرير الوطني، دار الطليعة، الجزائر، 2003، ص 172

القمع المختلفة"[1].

وبصرف النظر عن برنامج عمل الجهة وضيق مطالبها، فإنها لم تتمكن من الصمود طويلا أمام ضغط الفرنسيين والمستوطنين الأوربيين، الذين كانوا ضد فتح الحرية أمام أي جزائري مهما كان توجهه بالإضافة إلى العوامل الشخصية والتباين في التفكير والاتجاه، والتخوف من عواقب الاتحاد في ظل المنافسات العقائدية التي برزت بشكل واضح ما بين 1947م إلى 1954م، هي التي أدت إلى فشل الجهة[2].

وها هي المنار تتساءل إن كانت الجبهة الجزائرية قد توصلت إلى ما تصبو إليه، ثم تجيب على سؤالها هذا، وتقدم تفسيراً لذلك بقولها: "فهل حققت الجبهة حسن الظن فيها؟ هل تم توحيد السياسة والعمل في الجزائر بفضل الجبهة؟ لا، وهل بلغت الجبهة أهدافها؟ لا، لم يتحقق منها هدف واحد، وجاءت الظروف تكشف عن نتيجة ذلك فتجلت في إضراب 23 ماي 1953، وفي الانتخابات التي لم تصل الجبهة إلى توحيد موقفها فيها، وعاقبة ذلك وخيمة غير أنه عملا بمبدأ التغاضي عن المختلف فيه ظلت الجبهة قائمة[3].

ويتحدث عبد الرحمان بن العقون على نفس المصير الذي آلت إليه الجهة الجزائرية وعن فشلها في تلبية طموحات الجماهير الشعبية بقوله: "ولكن هذه الجبهة – سامحها الله – لم تظهر طيلة سنة كاملة إلا في مواقف مسكنة للداء ولكن لا تمسه بسوء، ثم أعربت نهائيا على أنها الجبهة التي تنبأ بها المرحوم السيد الطاهر الونيسي إذ قال لي شخصيا إن جبهتي هذه ووضع يده على جبينه أمتن من جبهتكم التي أسستموها"[4].

وهكذا نجد بأن الكثير من المؤرخين والباحثين يتفقون حول الأسباب الموضوعية التي أدت إلى انهيار الجهة الجزائرية وهي[5]:

---

[1] المرجع نفسه: ص 172

[2] محمد الطيب العلوي : مرجع سابق، ص 234

[3] محمد بوزوزو: مرجع سابق سابق، ص 1

[4] محمد بن إبراهيم العقون: مصدر سابق، ص 369

[5] راضية قوفي: مرجع سابق، ص ص 354،355

- طبيعة البرنامج الذي اعتمدته كمنهج عمل بحيث قيدها، ولم يسمح لها بالاستجابة لتطلعات الشعب، وتحقيق الاتحاد الذي طالما تمناه الشعب الجزائري واستبشر به، حيث وجدت نفسها في تناقض، ذلك أن مجمل الأهداف التي نادت بها الجبهة الجزائرية لا تتناسب بتاتا مع آمال الجزائريين، ولا ترقى إلى تلك الطموحات الشعبية الهادفة لتحقيق الاستقلال، والتخلص من نير الاستعمار.
- عدم الانسجام بين أعضائها، واختلاف أطروحاتهم وبرامج عملهم.

فكيف يتحقق الاتحاد مع وجود أربعة أحزاب لكل واحد منهم فكر وتوجه وبرنامج عمل يختلف نهائيا عن الآخر[1].

هذا وقد حاول **محمود بوزوزو** إيجاد جواب مقنع للتساؤل الذي طرحه سابقا: لماذا لم تبلغ الجبهة أهدافها؟ وقد كان رأيه بأن الجبهة الجزائرية لم يتحقق منها هدف واحد، والسبب في ذلك يعود حسب اعتقاده إلى أحد الأمرين: إما ضعف الثقة في الجبهة الجزائرية واما السعي في تقويتها، ولكنه يرجح الرأي الثاني أحسن لمن يريد الإيجاب لا السلب، ولمن يعتقد أن الحياة كفاح متواصل لا يؤتي ثماره عاجلا ولذا دعا إلى ضرورة البحث عن أسباب ضعفها وعن وسائل تقويتها[2].

ويمكن القول أن الأسباب التي ساهمت في انهيارها هي نفسها التي أدت إلى فشل المحاولات السابقة، والتي عادة إما تكون ناتجة عن مواقف الإدارة الاستعمارية الرافضة لأي محاولة يمكن أن تتعرض لمستقبل فرنسا في الجزائر، أو ناتجة عن توجهات وأهداف الأحزاب الوطنية فيما بينها والتي كانت ذات مطالب ومناهج متعارضة في غالب الأحيان، فلم تتجاوب مع طموحات الجماهير الجزائرية التي كانت تواقة للوحدة والحرية[3].

[1] مومن العمري: مرجع سابق، ص 176

[2] احمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج 2، في الجزائر 1925-1954، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 401

[3] راضية قوفي: مرجع سابق، ص 355

المبحث الثاني: مظاهر عقم النضال السياسي وتنامي فكرة العمل المسلح.

شهد المشهد السياسي الجزائري خلال فترة 1945-1954 تطورات متنوعة، حيث برزت مظاهر عقم النضال السياسي وتصاعد فكرة العمل المسلح، مع استمرار تجاهل السلطات الفرنسية للمطالب السلمية، ورد فعلها العنيف على التظاهرات، زاد الإحباط السياسي لدى بعض النشطاء، مما دفعهم نحو اعتماد خيارات مختلفة، بما في ذلك اللجوء إلى العمل المسلح كوسيلة لتحقيق الحرية والاستقلال.

المطلب الأول: المنظمة الخاصة.

كان تأسيس المنظمة الخاصة العسكرية السرية حدثا هاما في تحول الحركة الوطنية الجزائرية من نضال الكلمة إلى الكفاح المسلح من الناحية النظرية والتطبيقية، وإذا كان التنظيم العسكري قد تجسد في هذه المنظمة بصورة تطبيقية على أرض الواقع منذ 1947 حتى 1950 باحتضان من التيار السياسي الذي واصل نضاله من مطلع الربع الثاني من القرن العشرين، فإن هذا الأسلوب لا يمكن فصله كليا عن المقاومات الشعبية المسلحة التي تلتقي معه في العديد من النقاط أو المعطيات على الأقل من حيث الهدف والوسيلة.

تعتبر المنظمة الخاصة أول منظمة سرية عسكرية تابعة لحزب وطني جزائري، وسلمت مهمة تنظيمها وتسيير شؤونها للمناضل **محمد بلوزداد**، وبدون شك أن السبب الذي جعل إدارة الحزب تسلم مهام هذه المنظمة لمحمد بلوزداد كونه يتمتع بتجربة خاصة في هذا الميدان، إضافة لما أكده بشأنه **عبد السلام حباشي** أحد أعضائها الأوائل بناحية قسنطينة، بأنه هو من أقنع قيادة الحزب في مؤتمر 1947 بضرورة إنشائها وذلك بدعم ومساندة من مناضلين راديكاليين آخرين في مقدمتهم **حسين آيت أحمد**، كما انه كان هو المسؤول على لجنة الأمن التي كان الحزب قد أنشأها سنة 1944 وتم تنصيب حسين لحول واسطة بين قيادة المنظمة الخاصة وقيادة الحزب[1].

[1] إبراهيم لونيسي:" **المنظمة الخاصة "L'OS" أو المخ المدبر لثورة الفاتح من نوفمبر 1954**"، مجلة المصادر، العدد 6، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة والوطنية، الجزائر، 2002، ص 56

وقد كان قرار الموافقة على إنشائها أهم القرارات التي انبثقت عن المؤتمر الأول لـ "ح. ا. ح د" بحكم أن ذلك يعتبر نتيجة من نتائج النضال الثوري السابق، بالإضافة إلى كون هذا القرار، قد أدى إلى خلق الرحم الذي ستخرج منه جبهة التحرير الوطني، التي فجرت الثورة في الأول من نوفمبر 1954[1]، لأن مؤسسي هذه الأخيرة ما هم في الحقيقة سوى أعضاء سابقين في هذه المنظمة تحملوا مسؤوليتهم التاريخية عندما كانت الأزمة الداخلية تعصف بالحزب بين أفريل 1953 والأول من نوفمبر 1954[2].

بدأت عملية تجنيد المناضلين في المنظمة وفق مقاييس دقيقة ومتشددة وبعد امتحانات قاسية، حيث جاء في المادة الثانية، من اللائحة الداخلية للمنظمة والمتعلقة بالشرط الأول لعملية التجنيد ما يلي:

- التجنيد محدود.
- يجب على كل مجند أن يستوفي الشروط الآتية: الفطنة الشجاعة النشاط الاستقرار القدرة الجسمية.
- مدة الخدمة غير محدودة.
- يجب على العنصر المجند أن يجتاز الاختبار بنجاح، ويؤدي القسم، ولا يجوز له أن يترك التنظيم عندما يريد، فإذا فعل ذلك اعتبر هارباً.

وقد ذكر حسين آيت أحمد الذي أصبح رئيساً لهيئة أركان التنظيم بعد بلوزداد بأن عملية الانتقاء والتجنيد كانت تتم بناء على جملة من الشروط والمعايير هي[3]:

- النضال والوفاء للحزب أي من كان له عمل مستمر من أجل استقلال الجزائر.
- الشجاعة وفي هذا المجال كان ينظر بصفة إيجابية لأولئك الذين ذاقوا القمع ومحنة

[1] جمانة البخاري: فلسفة الثورة الجزائرية، منشورات مخبر الأبعاد القيمية للتحولات الفكرية والسياسية في الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر 2005، ص 73.

[2] عبد المالك بوعريوة:" **اكتشاف المنظمة الخاصة عام 1950 وانعكاساته على حركة الانتصار الحريات الديمقراطية**"، مجلة البحوث التاريخية، المجلد 5، العدد 1، جامعة مسيلة، 2021، ص 219

[3] عبد المالك بوعريوة: نفس المرجع، ص 219

السجون وبصفة أدق الاستنطاق البوليسي.

- أن يكون المجند من فئة الشباب حيث كان التنظيم يبحث عن ديناميكية الشباب، وقدرتهم على التأقلم، فضلاً عن كونهم لا يتحملون مسؤوليات عائلية.
- الذكاء فمع أنه لم يكن من الممكن تحديد مستوى تعليمي أدنى للمجندين. إلا أن الأولوية كانت تعطى لذوي القدرات الفكرية.
- ألا يكون العنصر المجند ملفتاً للانتباه وأن يعرف معنى السرية، لتأتي بعد ذلك مرحلة الامتحان التي كانت في كثير من الأحيان عبارة عن تكليف للمناضل بمهمة دقيقة لاختبار قدرته على تنفيذ المهام الصعبة وعلى الصبر والثبات.

كانت مرحلة إرساء دعائم المنظمة الخاصة أصعب المراحل وأطول الفترات في حياتها حيث امتدت من فيفري 1947 إلى غاية ديسمبر 1948، وقد كتب محمد بوضياف أنه: "... بعد ستة شهور تم تشكيل المنظمة الخاصة التي بدأت في ربيع 1948 تطير بجناحيها..."[1]، مؤكدا أن تأسيسها تحقق بين سنتي 1947 و 1948 دون أن يحدد تاريخاً لذلك، مع إقراره بأن قرار تأسيسها يعود إلى المؤتمر المذكور.

وقد قسم محمد حربي حياتها إلى ثلاث مراحل هي:

- المرحلة الأولى: وتمتد من فيفري 1947 إلى غاية ديسمبر 1948 وهي مرحلة التكوين وإرساء الدعائم.
- المرحلة الثانية وتمتد من ديسمبر 1948 إلى ديسمبر 1949. وهي المرحلة التي بلغت فيها درجة عالية من التحضيرات وأصبحت جاهزة لمباشرة عملها العسكري المرحلة الثالثة: وهي أقصر المراحل وتمتد من جانفي 1950 إلى مارس 1950 وشهدت

[1] محمد بوضياف: التحضير لأول نوفمبر 1954، تر: العربي كبوية، ط 1، دار الخليل القاسمي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 69

اكتشاف أمرها من قبل العدو، وهي التي أدت إلى المأزق[1].

وحسب محمد بوضياف، فإن قيادتها الأولى تكونت من محمد بلوزداد منسقاً وطنياً، آيت أحمد حسين مسؤولا سياسياً مكلفاً بمنطقة القبائل ومسؤولي العمالات الخمس وهم:

- ✓ أحمد بن بلة: منطقة وهران؛
- ✓ محمد ماروك: منطقة الجزائر؛
- ✓ جيلالي رقيمي: الجزائر ومتيجة؛
- ✓ محمد بوضياف: منطقة قسنطينة؛

لكن هذه التركيبة لم تلبث أن عرفت بعض التعديلات بحكم الظروف والمستجدات، وذلك في أواخر عام 1947؛ إذ أصبحت هيئة أركانها حسب آيت أحمد تتكون من آيت أحمد رئيساً بعد استلامه للصلاحيات من بلوزداد نتيجة مرضه، وبلحاج جيلالي المدرب العسكري، وقادة النواحي هم[2]:

- ✓ محمد بوضياف وأحمد مهساس: ناحية قسنطينة؛
- ✓ الجيلالي رقيمي: الجزائر الكبرى؛
- ✓ محمد ماروك: مناطق الجزائر؛
- ✓ عمار ولد: حمودة القبائل؛
- ✓ أحمد بن بلة منطقة وهران؛

عقدت هذه الهيئة أول اجتماع رسمي لها في 1947/11/13، وكان حسب ذات المصدر فرصة للتعارف بالنسبة لعدد من العناصر، إذ يقول رئيسها في هذا الشأن: "... بالنسبة لعدد منا كان الاجتماع فرصة للتعارف .... فيما يخصني التقيت لأول مرة – خلال

[1]محمد حربي: جهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1983، ص 81

[2]أيت أحمد حسين: روح الاستقلال، مذكرات مكافح 1942-1952، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2002، ص 145.

الاجتماع الافتتاحي بن ماروك وبلحاج، أما بوضياف فكان لقاؤنا الأول قبل ذلك بليلة واحدة فقط، ولسبب لا أتذكره لم يحضر بن بلة في الجلسة الأولى، ولم نتعارف إلا في الجلسة الثانية لقيادة الأركان"[1].

وكان ذلك في ديسمبر 1947 حيث عقد الاجتماع الثاني لهيئة الأركان وهو أول اجتماع يحضره كل الأعضاء، ومند ذلك ارتفعت وتيرة العمل وشكل قادة النواحي تعدادهم باختيار المناضلين الأكثر جاهزية.

وفي ديسمبر من عام 1949 وقع تغير آخر في قيادة المنظمة حيث حل بن بلة محل آيت أحمد الذي اتهم بالتواطؤ مع المجموعة البربرية التي حاولت الاستيلاء على قيادة الحزب بزعامة رشيد على يحي[2]، كما كلف محمد يوسفي بالمرافق العامة وبالمتفجرات والمواصلات وعبد الرحمن بن سعيد بنواحي وهران وأحمد مهساس بمناطق الجزائر والشلف والظهرة، وأصبح العربي بن مهيدي عضواً مساعداً لمحمد بوضياف على ناحية قسنطينة، في حين حافظ جيلالي بلحاج على منصبه كمدرب عسكري، وجيلالي رجيمي على قيادته لمنطقة الجزائر الكبرى.

أما عن هيكلة المنظمة إقليمياً وتنظيمياً، فقد ذكر محمد بوضياف بأن الجزائر قسمت إلى خمس عمالات هي عمالة وهران، عمالة منطقة الجزائر، عمالة مدينة الجزائر ومتيجة عمالة القبائل، عمالة قسنطينة، وقد قسمت كل عمالة إلى مناطق والمناطق إلى نواحي، والنواحي إلى قرى[3].

كما أن هذه المنظمة عرفت تطورات هامة من حيث عدد أعضائها إذ ارتفع إلى حوالي ألف عضو ، وهذا حسب ما ذكره حسين لحول وذلك في بداية 1950 وهم موزعون كما يلي: 500 منهم في الجزائر و 300 في قسنطينة و 200 في وهران، إلا أن محمد بوضياف يقدر العدد بحوالي 1000 و 1500 عضو، أما أحمد بودة فيتراوح عنده فيما بين 1500 و 1750

[1] نفس المرجع: ص 146

[2] عبد المالك بوعريوة: مرجع سابق، ص 222

[3] نفسه: ص 222

أما الرقم الذي أعطاه أحمد بن بلة للشرطة يوم أن ألقي عليه القبض فهو 600 عضو[1].

لقد شرعت المنظمة منذ ظهورها على المسرح السياسي الجزائري في القيام بمجموعة من النشاطات، وذلك بعد استكمال الإجراءات المختلفة من تشكيل القيادة العامة ووضع القانون الداخلي، ولقد ارتبط تاريخ هذه المنظمة بثلاثة أنشطة خطيرة إلا أن درجة الخطورة متفاوتة، ولكن قبل أن نتعرف على هذه الأنشطة تحاول أن نلقي نظرة فاحصة على ما دار في اجتماع اللجنة المركزية للحزب في ديسمبر 1948 وذلك يخص نشاطات هذه المنظمة.

فحسب شهادة حسين لحول فإن مناضلي هذه المنظمة طلبوا من قيادة الحزب أمرين: الأول هو الرفع من قيمة الدعم المادي المسخر لها، والثاني هو أن تأذن لهم قيادة الحزب بالقيام ببعض التجارب[2].

ان المنظمة الخاصة استطاعت في وقت قصير تحقيق منجزات هامة خاصة تلك المتعلقة بالتجنيد والتدريب و بالتسليح خاصة، اذ وضعت أسس التنظيم العسكري ، كما استطاعت المنظمة وفي الفترة الوجيزة ما بين 1947-1950 أن تفرض نفسها و أن تطور الوضع النضالي في الحزب رغم إمكانياتها المادية الضعيفة ، لكن معنويات مناضلوها كانت أقوى ، والدليل على ذلك العمليتين اللتين قام بها مناضلو المنظمة ، خاصة التي استهدفت بريد وهران فما هي إلا دليل على عزم المنظمة في القيام بالعمل المسلح ، كما أنها برهنت على قدرة رجالها وكفاءتهم العالية على التخطيط والتنفيذ معا ، لكن المنظمة الخاصة ، بعد أن قامت بدور كبير في تكوين وتدريب و إعداد منضاليها ، ورغم سريتها التامة والمحاكمة فقد اكتشفت السلطات الاستعمارية المنظمة سنة 1950[3].

المطلب الثاني: أزمة حركة انتصار الحريات.

على إثر اكتشاف المنظمة الخاصة العسكرية وتعرض الحزب لتلك الأعمال العنيفة

[1] إبراهيم لونيسي: مرجع سابق، ص 63

[2] محمد عباس: رواد الحركة الوطنية، ج 2، مطبعة دحلب، الجزائر، 1992، ص ص 54-55

[3] عبد المالك بوعريوة: مرجع سابق، ص 228

والإرهاب الأحمر الشامل قررت اللجنة المركزية حل المنظمة السرية ما دامت الظروف لا تسمح بمباشرة أعمالها وأوصت بأن تعود لعملها من جديد قبل بضعة أشهر فقط من بدء الحركة الفعلية وكان لهذا الإجراء ردود فعل سيئة بين زعيم الحزب مصالي وبين الشبان الذين بذلوا الكثير في سبيل إعداد ذلك الجيش[1].

نشب خلاف بين مصالي الحاج وأنصاره وبين أعضاء اللجنة المركزية حول أسلوب إدارة وعمل الحزب منذ عام 1951م وكانت بوادر الخلاف قد ظهرت في العامين السابقين حيث دعا مصالي إلى تدويل القضية الجزائرية والى تكاتف جهود شعوب المغرب العربي بينما رأى مخالفوه أولوية وحدة الداخل الجزائري وتأسيس تجمع وطني جزائري بمشاركة كل التيارات والمنظمات[2].

وحين كان الكهول والمتقدمون في السن يرون عكس ذلك مادامت هناك مكاسب وطنية[3]، ففي شهر أبريل 1953م اجتمع مؤتمر الحزب وانتخب مجلس إداري جديدا وأخذ يسير الحزب في طريق النظام والخضوع لحكم الأغلبية وكان مصالي في إقامته الجبرية بفرنسا فأخذت المصادمات تقع بين الأساليب القديمة والحديثة[4].

ولقد وصل الحزب سنة 1953م إلى حد الثمالة بسبب الأزمات الكثيرة التي توالت عليه منذ عام 1946م مما جعل قواعد الحزب تطالب بضرورة عقد مؤتمر تصفى فيه كل المشاكل والأمور ولقد جرت أشغال المؤتمر أيام 4 و 5 و 6 أفريل 1953م إلا أنه لم يخرج بأية نتيجة ملموسة ويمكن لنا القول أن الشيء الإيجابي الوحيد الذي صادق عليه المؤتمر هو ضرورة التسيير الجماعي للحزب بهدف التخلص من القيادة الفردية، وفي أفريل 1953م أنعقد المؤتمر الثاني لحركة الانتصار وقد أوصى المؤتمر بإعادة تشكيل المنظمة السرية في أقرب وقت وأطلقوا عليها اسم البركة غير أن الصراعات والنزاعات لم تسمح للحزب بتطبيق هذه الوصية.

---

[1] يحيي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 128.

[2] بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، مرجع سابق، ص 475

[3] يحيى بوعزيز: مرجع سابق، ص 129

[4] احمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، 1956، مصر، ص 190

لقد تجلى بوضوح الخلافات الحادة الجذرية حول التنظيم والعقيدة الأيدولوجية بين مصالي واللجنة المركزية فقد دعت اللجنة إلى تحديد العقيدة السياسية للحزب في الداخل والخارج وطالبت بنبذ الزعامة الفردية والسعي بجد لإعداد لمراحل الكفاح المسلح من أجل تحقيق الاستقلال الوطني والحقيقة أن الخلاف الذي ظهر بين مصالي الحاج واللجنة كان خلافا بين جيلين يختلفان في الطبيعة والتكوين والاتجاه[1].

وعليه لقد تولت مجموعة من المناضلين الثوريين الذين بادروا إلى إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل CRUA ردا على حل السلطات الفرنسية للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وزج المناضلين الجزائريين بالجملة في السجون، ولما تكونت اللجنة الثورية للوحدة والعمل تبين أن معظم أعضائها ممن لا يأتمرون بأوامر مصالي فاعتبر هذا الأخير ذلك استهدافا له ولأنصاره فسحب ثقته من تلك اللجنة[2]، التي كان يترأسها آنذاك **بن يوسف بن خدة** في سبتمبر 1953م وطالب بصلاحيات مطلقة لإصلاح الحزب وانشق الحزب حينذاك إلى شقين الرئيس وأتباعه، وكتلة اللجنة المركزية وهم (27 عضوا[3]).

وقد ضمت اللجنة الثورية للوحدة والعمل سرية العناصر النشيطة من أعضاء المنظمة الخاصة التي تمكنت من الإفلات من قبضة العدو وعقدوا العزم على تفجير الثورة.

تتفق المصادر أن اللجنة الثورية للوحدة والعمل وجدت من أجل إيجاد مخرج للأزمة التي كانت تتخبط فيها الحركة حيث كان هدفها هو التوفيق بين كلا الاتجاهين وتفجير الثورة من جهة أخرى[4].

كما عملت على التوفيق بين طرفا المعركة المتناحرين إلا أن جهودهم باءت بالفشل فرأوا بأن جهودهم سوف تضيع سدى ما لم يفعلوا شيئا وأن أماني الشعب سوف تضيع فقرروا

[1] يحي بوعزيز: مرجع نفسه، ص 129

[2] بشير بلاح: مرجع سابق، ص 476

[3] نفسه، ص 476

[4] مومن العمري: مرجع سابق، ص 260

الانفصال التام عن الطرفين المتنازعين والبحث عن حل ناجح يوضح الهدف الوطني[1].

لقد تشكلت اللجنة الثورية للوحدة والعمل من تسعة أعضاء ثلاثة منهم يقيمون بالقاهرة وهم محمد خيضر حسين آيت أحمد وأحمد بن بلة أما الستة الآخرون يقيمون بالجزائر وهم رابح بيطاط كريم بلقاسم محمد العربي بن مهيدي محمد بوضياف، مراد ديدوش مصطفى بن بولعيد[2].

ومما زاد في قناعة أعضاء اللجنة الثورية بضرورة السير نحو الثورة المسلحة هو ما أفرزته الأحداث على الساحة الوطنية بعد المجهودات التي قاموا بها قصد إيقاف عملية الخلاف وقد لاحظوا:

- فشل كل المحاولات التوفيقية التي قاموا بها والتي لم تجد أذانا صاغية لدى الفريقين المتنازعين[3].
- الموقف المتردد للمركزيين والذي أدى إلى انسحاب ممثلهم من اللجنة الثورية.
- اصطدام اللجنة الثورية بعدوان طرفي الحزب المتنازعين اللذين كانا يريدان الاستئثار بالنفوذ عند المناضلين، لهذا اقتنع أعضاء اللجنة الثورية بأن القضاء على الهيئات السياسية التي تدعي لنفسها الشرعية هو وحده الذي يجمع كل الجزائريين الراغبين في الكفاح المسلح ضد الاستعمار[4].

وأمام هذا الطريق المسدود الذي آلت إليه محاولة الحركة في جمع شمل الحزب قرر المناضلون بصرف النظر عن محاولة عقد مؤتمر توحيدي للحزب، وبالتالي الانتقال إلى مرحلة متقدمة من العمل الثوري يتمثل في الإعداد للانطلاق في الكفاح المسلح ضد الاستعمار وعدم

---

[1] يحيى بو عزيز: الثورة في الولاية الثالثة 1962-1950، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 31

[2] صلاح العقاد: الجزائر المعاصرة، معهد الدراسات العربية العالمية، جامعة الدول العربية، مصر، 1964، ص 82

[3] مومن العمري: مرجع سابق، ص 27

[4] محمد الحسن ازغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1962-1956م، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1989، ص 53

إضاعة الوقت في المهاترات والصراعات على الزعامة قرر أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل الأخذ على عاتقهم التحضير لانطلاق الكفاح المسلح خصوصا وأن الأجواء الإقليمية والدولية كانت مهيئة لذلك وكان الشعب مستعدا ساعة الانطلاق وهزيمة فرنسا في معركة بيان بيان فو" وهكذا تم الاتصال ببعض الإطارات السابقة في المنظمة السرية، ووجود أعضاء اللجنة أنفسهم أحرار من أي التزام اتجاه طرفا الحزب المتنازعين[1].

المطلب الثالث: التحضير للثورة التحريرية الكبرى.

تعد الإرهاصات الأولى للتحضير للعمل المسلح هو ظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل بعد استفحال الأزمة داخل حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وذلك عندما رفضت مجموعة من المناضلين الغيورين على وحدة الحزب الانسياق وراء هذا الصراع الذي كان صراعا من أجل الزعامة والمسؤولية ممزوجا بالحزازات الشخصية[2]، لهذا كان ظهورها نتيجة حتمية لذلك تطور النضال الوطني الذي بدأ يسيطر على الحياة السياسية بعد انتفاضة الثامن ماي، وتجسد هذا التطور في اكتساح التيار الثوري لكل التجمعات السياسية، واحتضانه الجماهير الشعبية الناقمة على أوضاعها فقد أصبح هو القوة النشيطة والحيوية في الحركة الوطنية.

وقد برزت هذه اللجنة للوجود في 23 مارس 1954 ، وكان هدفها الرسمي هو إصلاح ذات البين بين مختلف الاتجاهات، قصد إعداد الثورة وعدم ترك المناضلين ينجرون وراء هذه الخلافات وعدم تأييد أي طرف من الطرفين المتصارعين والوقوف على الحياد بشرط أن يكون حياد إيجابيا، وإذا أردنا الوقوف على أصول تبلور الفكر الثوري في الجزائر، فهو ليس فقط وليد الأزمة السياسية التي عاشت تداعياتها الحركة الوطنية في بداية الخمسينيات من القرن العشرين، إنما وليدة السياسة الاستعمارية الفرنسية التي مورست ضد الشعب الجزائري، وخاصة

[1] يحيى بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة: 1954-1962، دار الأمة، الجزائر، 2004، ص 36

[2] إبراهيم مياسي: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، د ت، ص 9

أثناء انتفاضة الثامن من ماي 1945 وما تميزت به من فضائعه الوحشية، التي أثارت استياء عاما بين أفراد الشعب[1].

ومختلف التوجهات الحزبية والوطنية والإصلاحية والاندماجية وكانت هذه السياسة التقليدية التي كان ينتهجها القادة السياسيون الجزائريون من أجل تحقيق الاستقلال والتي اعتمدت على إتباع الوسائل والقنوات السلمية للتعبير عن أهدافها وطموحاتها، وكذا البحث عن صيغ وسبل جديدة تمكن العمل النضالي من التحرر من حالة التردد والحسابات السياسية نحو العمل الثوري الذي يحتضن الحماس الفياض والاندفاع القوي الذي أظهره الشعب الجزائري طول مراحل الانتفاضة.

كان وراء هذا التحول في طبيعة العمل الوطني مجموعة من المناضلين الشباب المتشعبين بالفكر الثوري الذين ترعرعوا في مدرسة حزب الشعب الجزائري وآمنوا بأهدافه وكانوا أكثر من غيرهم عرضة لكل أنواع القمع والتعذيب والسجن والمتابعة من طرف السلطات الاستعمارية، مما عمق نفوسهم ضرورة الإسراع في إيجاد سياسة نضالية جديدة تأخذ مبدأ الثورة على الاستعمار الفرنسي أساسا لأي انطلاقة جديدة في المستقبل. كما أن اللجنة الثورية للوحدة الوطنية التوفيقية وقامت بوضع البيانات الأولى لتأسيس جبهة التحرير الوطني[2].

تميزت اللجنة الثورية بجملة من الأهداف نذكر منها:

- وحدة الحزب عن طريق مؤتمر موسع ديمقراطي، وانتخاب قيادة جديدة ودعوة المناضلين في القاعدة إلى البقاء على الحياد وعدم الانحياز إلى أي جانب آخر وهو يعتبر هدف ظاهري[3].
- قامت بإصدار نشرية للتعبير عن آراء المناضلين المحايدين وكأن الهدف الأساسي لبوضياف ورفاقه هو البحث عن الإمكانيات لإعادة بعث المنظمة السرية والتحضير

[1] نفسه: ص 78

[2] عبد المجيد عمراني: جان يول سارتر والثورة الجزائرية 1954-1962، تقديم: محمد العربي ولد خليفة، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2007، ص 47

[3] بوشيخي شيخ: الحركة الوطنية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص 257

للثورة وقد أصدرت المنظمة نشرية بعنوان "الوطني" للدفاع عن مواقفها وتحديد توجهاتها وبفضل دعوتها لتجاوز الأزمة والشروع في العمل المباشر أصبح لهذه المنظمة قوة مؤثرة خاصة وأنها بادرت لتجنيد الطاقات وتصحيح المسار النضالي وذلك في وقت غرق فيه المصاليون والمركزيون في نزاعاتهم العقيمة[1].

وهكذا يبدو أن المنظمة حققت أهدافها المرسومة خلال 3 أشهر من العمل الدؤوب وجاءت لحظة الطلاق بين قدامى المنظمة السرية والمركزيون[2].

بدأ هذا التيار عندما بدأ أقياد المنظمة السرية في تكثيف الاتصالات السرية فيما بينهم وكانت هذه الاتصالات بلقاء ضمت بعض قيادات المنظمة السرية وأعضاء من اللجنة المركزية والمراقب العام للتنظيم بالحزب ومصطفى بن بولعيد عضو اللجنة المركزية للحزب ومحمد بوضياف مسؤول التنظيم في فيدرالية الحزب بفرنسا، ومن القضايا التي تم الاتفاق حولها البقاء على الحياد، فيما يخص الصراع الدائر بين المركزيين والمصاليين والبحث عن حل ثالث يخرج الحزب من دوامة الصراعات التافهة التي شقت صفوف المناضلين[3].

واقتراح بن بولعيد تنظيم لقاء مع كريم بلقاسم، وعمر أو عمران للتنسيق والتعاون ووضع حد الصراعات المناضلين والمركزيين وتوسط حمود بن يحي من برج منايل في الأمر وعقد اللقاء في فيلة بحي حيدرة بالجزائر العاصمة وحسب الدكتور "الغالي غربي" في كتابه فرنسا والثورة الجزائرية يقول في رواية عن محمد بوضياف " أن هذا اللقاء ولد ظهور اللجنة الثورية بصفة رسمية وقد اعتمدت هذه الجماعة في مرحلتها الأولى في المحافظة على العلاقات الودية لتبليغ نداء الكفاح المسلح باعتباره الطريق الوحيد لحل القضية الجزائرية، وفي هذا الإطار قام محمد بوضياف بدور أساسي في إبلاغ رسالة اللجنة الثورية للوحدة والعمل من خلال الاتصال

[1] عمار ملاح: مرجع سابق، ص 45

[2] عبد الله مقلاتي، لميش صالح: مصر والثورة التحريرية الجزائرية، شمس الزبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 12، 13

[3] الغالي غربي: مرجع سابق، ص 79

مع أعضاء وقيادي المنظمة السرية الموزعين عبر الوطن حيث اتصل محمد بوضياف بزيغود يوسف وبن طوبال الخضر وبن عودة وسويداني بوجمعة وبوشعيب[1]، وبما أنهم كانوا متفقين داخل اللجنة الثورية حول المطلب كان من الواجب انتظار التطورات التي ستحدث بعد الاتصال مع مناضلي القاعدة وعقد اجتماعات لشرح الوضع مما سيحدث تغيير وتحوير في الأوساط البيروقراطية وهذا ما حدث بالفعل. بحث أحضر إطارات المنظمة السرية القديمة أنحاء الوطن بإنشاء القبائل الكبرى[2].

[1] يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة، مرجع سابق، ص 31

[2] الغالي غربي: مرجع سابق، ص 81

خلاصة الفصل:

منذ عام 1945 وحتى عام 1954، شهدت الحركة الوطنية الجزائرية تطورات متعددة، حيث برزت مظاهر عقم سياسي وتباين في الأفكار بين الأحزاب الوطنية. كانت هناك مظاهر تقارب بين بعض الأحزاب في رفض الاستعمار الفرنسي والدعوة إلى الاستقلال، ولكن كانت هناك أيضًا تنافرات ناشئة من الخلافات الفكرية والإيديولوجية.

كانت المنظمة الخاصة، التي تأسست في عام 1947، منصة للعمل السري والتحضير للعمل المسلح ضد الاستعمار الفرنسي. لكن مع الوقت، تصاعدت الأزمة داخل هذه المنظمة بسبب الخلافات والتنافرات بين أعضائها بشأن الاستراتيجيات والأهداف.

أما أزمة حركة انتصار الحريات، التي اندلعت في عام 1949، فأظهرت انقسامًا عميقًا داخل الحركة الوطنية، حيث اندلعت صراعات بين الفصائل الداخلية والخارجية. هذه الأزمة شكلت تحديًا كبيرًا للحركة وأثرت سلبًا على استعدادها للعمل المسلح، مما أدى إلى تأخير الإعدادات اللازمة للمرحلة المسلحة.

بشكل عام، فإن الفترة من 1945 إلى 1954 شهدت تنوعًا في المواقف والتفاعلات داخل الحركة الوطنية الجزائرية، مما أدى الى تعقيد المشهد السياسي، وضرورة الكفاح المسلح.

خاتمة

وفي الأخير نخلص إلى أن:

- مثل حزب الشعب التيار السياسي الذي دعى إلى ضرورة تغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وعلى رأس مطالب هذا الحزب هو الدعوة إلى الاستقلال التام، محققا بذلك بعدا وطنيا وتجدرا اجتماعيا كبيرا.
- استطاعت جماعة العلماء المسلمين الجزائريين أن تجابه حملات التشويه والتجهيل والطمس التي قادتها الإدارة الفرنسية، وسعت الجمعية إلى المحافظة على كيان الأمة الجزائرية بمكوناتها العربية والإسلامية من خلال التمسك بالشريعة الإسلامية ومنابعها الطاهرة وبما يتماشى مع مقومات الأمة وهويتها الجزائرية
- –أما جماعة النخبة فلم تتمكن من إيجاد موقع لها في الساحة السياسية ،حيث أن السلطة الفرنسية الاستعمارية لم تستجب لمطالبها هذا من جهة، ومن جهة أخرى رفض الكولون فكرة المساواة، ولم تنل التأييد الشعبي من الجزائريين لأن منبع أفكارها هو الثقافة الغربية، فسعت إلى الاقتراب من الاتجاهين الإصلاحي والاستقلالي والتنسيق معهما
- –رغم انفصال الحزب الشيوعي الجزائري عن الحزب الشيوعي الفرنسي منذ 1936، إلا أنه بقي تابعا له ويتلقى تعليماته منه، والهدف هو كسب أكبر تأييد له من الجزائريين، ولم يلقى هذا الحزب أي ترحيب شعبي كونه لم يرقى إلى تطلعات ومطالب الجزائريين، ولم ينجح في إيجاد مكانة له في مجموعة أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية والتموضع فيها .
- –لقد خلفت الحرب العالمية الثانية أثرا بالغا في مسار الأحداث في الجزائر وتطورها، وذلك من خلال الأعمال التي قام بها زعماء وقادة الحركة الوطنية وسعيهم إلى تبليغ رسائل الشعب والأحزاب والتنظيمات السياسية بحق الاستقلال ودحر المستعمر وإخراجه من أراضيه، خصوصا مع صدور الميثاق الأطلسي في أوت 1941،حيث مثل أملا جديدا في وقوف الدول العظمى إلى جانبها.

- –كما كان للإنزال الأمريكي بسواحل الجزائر وتواجد قوات الحلفاء إلى حد كبير دور في إعادة ديناميكية نشاط الحركة الوطنية بعد ركودها مع بداية الحرب العالمية الثانية.
- –إن مطالب الشعب الجزائري الاستقلالية هزت أركان الحكومة الفرنسية وردت عليه بسياسية النفي والقمع لزعماء الأحزاب السياسية.
- –كما أن الوعي الشعبي السياسي بدأ يتزايد بصفة عامة، وفرحات عباس بصفة خاصة ،خاصة بعد تغيير موقفه من فكرة الاندماج، من خلال بيان فيفري 1943،وحركة أحباب البيان والحرية 1944.
- وحدت الحركة الوطنية مطالبها تحت سقف حركة أحباب البيان والحرية التي عرفت شعبية واسعة، أربكت السلطات الاستعمارية الفرنسية وجعلتها تتخوف من تطور الأوضاع في الجزائر.
- –مثلت مجازر 8ماي 1945 نقطة تحول ومنعرج حاسم في مسار الحركة الوطنية، فقد كانت تعبيرا صادقا عن عمق الإحساس الوطني، وما حملته آمال لبعث جزائر حرة مستقلة، وبداية حتمية للتوجه نحو العمل الثوري المسلح، كما أسهمت المجازر في تبلور وتشكل الوعي الوطني والتأكد يقينا أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة بعد إراقة دماء 45 ألف شهيد.
- تبنى الاستعمار الفرنسي سياسة المهادنة وذر الرماد في الأعين من خلال مجموعة إصلاحات الغرض منها تخفيف الضغط الذي ولدته مجازر 8ماي 1945، والتي تمثلت في قانون العفو العام مارس 1946 وكذلك دستور الجزائر والمعروف بالقانون الخاص 20 سبتمبر 1947.
- سمح قانون العفو العام ببروز الحركة الوطنية الجزائرية بوجه جديد، أكثر راديكالية وديناميكية في أرض الواقع.
- رفضت الحركة الوطنية بكل اطيافها ما جاء في قانون 1947 من إصلاحات لأنه لم يتم استشارتها فيه.

- استمرار بعض الأحزاب في مجاراة المستعمر في سياساته من خلال، المشاركة في الانتخابات لسنة 1948و 1951.
- اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950، واعتقال الكثير من منخرطيها، وتنصل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من ارتباطها من بهذا التنظيم.
- شكلت إشكالية القيادة واتخاذ القرار داخل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية زائد موقف الحزب من المنظمة الخاصة أزمة أدت إلى تشتيت الحزب، الذي كان يتبنى المطلب الاستقلالي، مما أدى إلى انسداد الأفق النضال لهذا التيار.
- بروز مجموعة من الشباب الذين آمنوا بالعمل المسلح، لتحقيق الانتصار على المستعمر، بعد فشل مساعيهم الإصلاحية داخل الحزب، وشكل بما يعرف باللجنة الثورية للوحدة والعمل بتاريخ 23مارس 1954، والتي بدأت في الإعداد للثورة التحريرية المباركة.

الملاحق

قانون 1947 (العفو العام)[1]

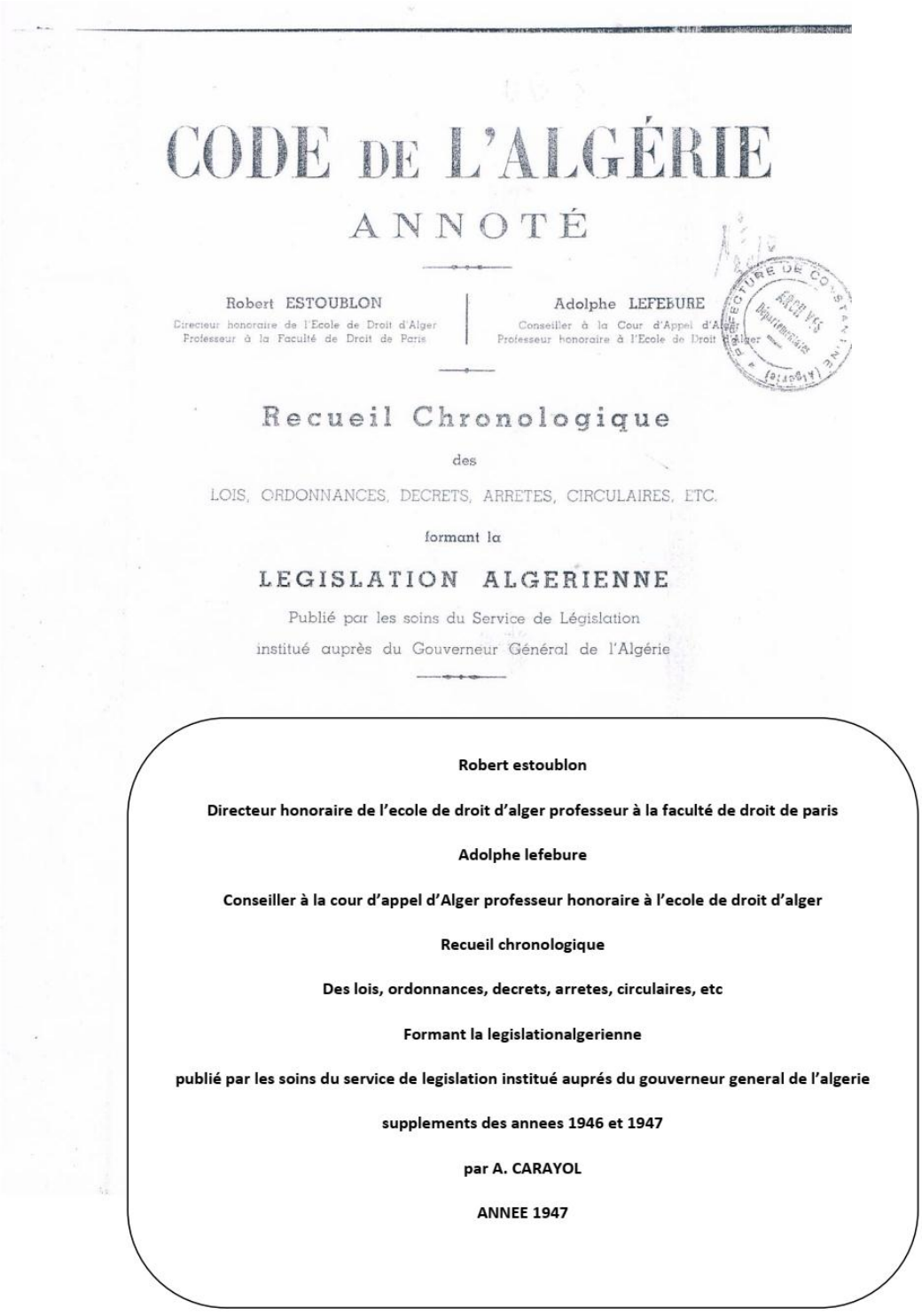

CODE DE L'ALGÉRIE

ANNOTÉ

Robert ESTOUBLON
Directeur honoraire de l'Ecole de Droit d'Alger
Professeur à la Faculté de Droit de Paris

Adolphe LEFEBURE
Conseiller à la Cour d'Appel d'Alger
Professeur honoraire à l'Ecole de Droit d'Alger

Recueil Chronologique

des

LOIS, ORDONNANCES, DECRETS, ARRETES, CIRCULAIRES, ETC.

formant la

LEGISLATION ALGERIENNE

Publié par les soins du Service de Législation
institué auprès du Gouverneur Général de l'Algérie

Robert estoublon

Directeur honoraire de l'ecole de droit d'alger professeur à la faculté de droit de paris

Adolphe lefebure

Conseiller à la cour d'appel d'Alger professeur honoraire à l'ecole de droit d'alger

Recueil chronologique

Des lois, ordonnances, decrets, arretes, circulaires, etc

Formant la legislationalgerienne

publié par les soins du service de legislation institué auprés du gouverneur general de l'algerie

supplements des annees 1946 et 1947

par A. CARAYOL

ANNEE 1947

[1] مومني فتيحة، بن جدو وسام، قانون الجزائر 20 سبتمبر 1947، مذكرة ماستر ، جامعة 8 ماي 1945 سطيف، 2017، ص 128

الملحق (2) نص بيان أول نوفمبر[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

نداء الشعب الجزائري

هذا هو نص أول نداء وجهته الكتابة العامة للجبهة
التحرير الوطني الى الشعب الجزائري في أول نوفمبر 1954

أيها الشعب الجزائري.

أيها المناضلون من أجل الحرية.

أيتها القرى مشعلوا نار الثورة.

إن الساعة التي طالما انتظرتم، لتدعوكم الى الالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني.

إن المرحلة خطيرة.

الهدف: الاستقلال الوطني بالطرق التالية:

1. إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.
2. احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عنصري أو ديني.

الأهداف الداخلية: 1. الظهور السياسي لقوة الأمة الوطنية في جميع المجالات، وفي مختلف البلاد وترك الشعب يقرر مصيره بنفسه.

2. جمع وتعبئة جميع الطاقات الشعبية في ظل جبهة التحرير الوطني.

الأهداف الخارجية: 1. تدويل القضية الجزائرية.

2. تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها العربي والإسلامي.

3. الوفاء لحلفائنا وتقديم المساعدة لجميع الأمم التي تناضل لتحرير حريتها.

وسائل الكفاح: استعمال كل الوسائل الداخلية والخارجية، وتكثيف العمل الكفاحي بجميع الوسائل لتحقيق هدفنا.

إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها، تعتبر جميع المواطنين الجزائريين على وعي بالتحدي السياسي الذي يواجههم، وعلى استعداد لمواجهته بكل الوسائل.

إن هذه المهمة الثقيلة النبيلة، التي تتطلب كل الجهود والتضحيات، هي مهمة الشعب بأكمله.

وفي المقابل:

1. الاعتراف بالجنسية الجزائرية لجميع أعضائه، مهما كان الثمن، وبالتالي القضاء على مخلفات سياسة التفرقة العنصرية.
2. فتح مفاوضات مع الممثلين المرخص من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.
3. احترام جميع الأشخاص والممتلكات وضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية.

أيها الجزائري، إن الساعة التي طالما انتظرتها قد دقت، فالتحق بصفوف جيش التحرير الوطني لتقوم بواجبك المقدس.

أيها الجزائري، أيتها الجزائرية، أينما كنتم وكيفما كنتم، التحموا حول جبهة التحرير الوطني وساندوا جيش التحرير الوطني بكل قواكم.

1954 أول نوفمبر

إنشاء الشعب الوطني للمجاهد - وزارة المجاهدين - خط وتوزيع ... طبع ANEP رويبة - 2001

[1] موسوعة عريق، بيان أول نوفمبر ، https://areq.net/m/%D

الملحق (3) لجنة 22 التاريخية[1]

[1] Hocin neffah, Un long processus vers la liberté, at https://www.lexpressiondz.com/nationale/un-long-processus-vers-la-liberte-362460

قائمة المراجع

الكتب:

المصادر

- 01- أيت أحمد حسين: روح الاستقلال، مذكرات مكافح 1942-1952، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2002.
- 02- ابن إبراهيم العقون عبد الرحمان : الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1947-1954، ج 2، ط 2، منشورات السائحي، 2007.
- 03- عباس فرحات: ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005
- 04- بوضياف محمد : التحضير لأول نوفمبر 1954، تر، العربي كبوية، ط 1، دار الخليل القاسمي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010،
- 05- قنانش محمد: آفاق مغاربية المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945، منشورات دحلب، الجزائر، 1990

المراجع :

- 01- البخاري جمانة: فلسفة الثورة الجزائرية، منشورات مخبر الأبعاد القيمية للتحولات الفكرية والسياسية في الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر 2005.
- 02- بزيان السعدي: جرائم فرنسا في الجزائر، د ط، دار هومة، الجزائر، 2012.
- 03- بلاح بشير :وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2010.
- 04- بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج 1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
- 05- بلعيد رابح :الحركة الوطنية الجزائرية 1945-1954 دراسة ووثائق غير منشورة، دار بهاء الدين، الجزائر، 2015.

- 06- بن الشيخ حكيم: حوادث 8 ماي 1945 في الجزائر وقائعها وتداعياتها، مجلة عصور جديدة، ع 7، الجزائر، 2012-2013.
- 07- بن خليف عبد الوهاب : تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال الى الاستقلال، ط 1، دار طليطلة، الجزائر، 2009.
- 08- بوحوش عمار : التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغايه 1962، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- 09- بوشيخي شيخ، الحركة الوطنية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.
- 10- بوعزيز يحيى : الثورة في الولاية الثالثة 1962-1950، ط 1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- 11- بوعزيز يحيى: الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر.
- 12- بوعزيز يحيى: الثورة في الولاية الثالثة: 1954-1962، دار الأمة، الجزائر، 2004.
- 13- بوعزيز يحيى: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 14- توفيق المدني احمد :هذه هي الجزائر، ط 1، عالم المعرفة، 2010.
- 15- توفيق المدني احمد :هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1956.
- 16- توفيق المدني احمد: حياة كفاح، ج 2، في الجزائر 1925-1954، دار البصائر، الجزائر، 2009.
- 17- ثنيو نور الدين : اشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ط 1، المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت، 2015.
- 18- جمعية العلماء المسلمين: سجل المؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2008.

- 19- جويبة عبد الكامل : الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1946-1954، دار الواحة للكتاب، الجزائر، 2013.
- 20- حاروش نور الدين : مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية قراءه في تاريخ الجزائر الحديث، د ط، دار الأمة، الجزائر، 2012.
- 21- حميد عبد القادر : فرحات عباس رجل الجمهورية، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
- 22- رخيلة عامر: 8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1955.
- 23- سعد الله أبو القاسم : الحركة الوطنية، ج 3، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.
- 24- شارل روبير اجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، ط 1، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1982.
- 25- طاعة سعد: دور النواب المسلمين في الحياة السياسية في الجزائر 1947-1956، ط 1، دار كوكب العلوم الجزائر، 2018.
- 26- العقاد صلاح : الجزائر المعاصرة، معهد الدراسات العربية العالمية، جامعة الدول العربية، مصر، 1964.
- 27- عمراني عبد المجيد : جون بول سارتر والثورة الجزائرية 1954-1962، تقديم: محمد العربي ولد خليفة، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2007.
- 28- العمري مومن: الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال افريقيا الى جبهة التحرير الوطني، دار الطليعة، الجزائر، 2003.
- 29- عمورة عمار: الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ الى 1962، الجزء الأول، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2009.
- 30- عمورة عمار: الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ الى 1962، ج 2، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

- 31- قنان جمال : قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، د ط، منشورات دار المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.
- 32- كاشة الفرحي بشير: صفحات مشرقة من تاريخ الحركة الوطنية، ج 2، منشورات مركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.
- 33- مريوش أحمد: الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، دط، دار هومه للطباعة، الجزائر، 2012
- 34- مقلاتي عبد الله ، لميش صالح: مصر والثورة التحريرية الجزائرية، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- 35- ملاح عمار: وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس، المكتبة الوطنية، الجزائر، 2003.
- 36- مياسي إبراهيم : الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، د ت.
- 37- مياسي إبراهيم : قبسات من تاريخ الجزائر، د ط، دار هومة، 2012.

المقالات والمجلات:

- 01- احمد مسعود سيد علي: واقع الحرب العالمية الثانية على مسار الحركة الوطنية 1939-1945، مجلة البحوث التاريخية، ع 2، جامعة المسيلة، 2017.
- 02- الأعرج عبد الرحمان: جوانب من حياة مصالي، مجلة القرطاس، الدراسات الحضارية والفكرة.ع1،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان،2012،
- 03- أوعامري مصطفى:النشاط الاصلاحي والوطني للإبراهيمي خلال الحرب العالمية الثانية 1930-1945، مجلة قرطاس للدراسات الفكرية والحضارية، ع 2، جامعه تلمسان، 2021.

- 04- الباز الطيب : التطورات السياسية في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1944، مجلة طبنة، ع 4، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، 2020.
- 05- بن عزوز عبد الكريم: من تجارب التقارب والائتلاف داخل الحركة الوطنية الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها 1951 أنموذجا، مجلة رؤى للأبحاث والدراسات المتوسطية، المجلد 4، العدد 1، جانفي 2023.
- 06- بن فاطمة سامية: 8 ماي الانتفاضة الشعبية وانعكاساتها على مسار الحركة الوطنية الجزائرية، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع 32، الجزائر، 2023.
- 07- بن فضة حورية مايا: الجزائر في عهد الحاكم العام ماجلان (1948-1954)، وزارة الثقافة الجزائر.
- 08- بن قبي عيسى : تطور النزال السياسي لدى فرحات عباس من خلال 10 فيفري ب 1943، مجلة عصور جديدة، ع 10، جامعة وهران، الجزائر، 2013.
- 09- بوستة محمد الصغير: دور الجامعة العربية في دعم القضية الجزائرية ،مجلة المغرب العربي ،ع6، جامعة الجزائر 2 مارس 2017 .
- 10- بوسعادة خيرة : الحزب الشيوعي الجزائري بين العجز والانعاش 1936-1954، مجلة افاق فكرية، مج 11، ع 2، الجزائر، ديسمبر 2023.
- 11- بوعريوة عبد المالك: اكتشاف المنظمة الخاصة عام 1950 وانعكاساته على حركة الانتصار الحريات الديمقراطية، مجلة البحوث التاريخية، المجلد 5، العدد 1، جامعة مسيلة، 2021
- 12- جاكر لحسن : انتخابات المجلس الجزائري في معسكر 14 افريل 1348، مجلة محلية المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ – عدد 03، ديسمبر 2008.
- 13- جيلالي حورية: جهود جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الوحدوية من خلال المؤتمر الإسلامي، مجلة الإبراهيمي للآداب والعلوم الإنسانية، مج2،ع3،جامعة برج بوعريريج، سبتمبر 2021.

- 14- خيثر عزيز: المطالب الاجتماعية والاقتصادية للشيوعيين في الجزائر 1920 -1945، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مج 14، ع 2، جامعة بلعباس، ديسمبر 2022.
- 15- دادة محمد: أحداث 8 ماي 1945 أسبابها ونتائجها، مجلة عصور جديدة، ع 6، وهران، 2012.
- 16- سعيدوني بشير: مجازر 8 ماي الخلفيات والانعكاسات، مجلة الحكمة للدراسات الجزائر، 2013.
- 17- شبوب محمد : جمعية العلماء المسلمين ودورها في اعادة بعث الهوية الوطنية 1931-1939، المجلة الاكاديمية للدراسات الجامعية والإنسانية، مج 10، ع 1، الشلف، 2018.
- 18- عومري عبد الحميد : "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها 1951"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 01، المجلد 21، العدد 02، ديسمبر 2020.
- 19- قدادرة شايب: أثر اندلاع الحرب العالمية الثانية على مسار الحركة الوطنية الجزائرية 1939- 1942، دراسة التحليلية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، ع 2، جامعة سكيكدة، 2022، الجزائر، ص ص 392-375
- 20- قوفي راضية : الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها.. تجربة في محاولة وحدة العمل الثوري، مجلة البحوث التاريخية، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2021
- 21- لونيسي إبراهيم : المنظمة الخاصة " "L'OSأو المخ المدبر لثورة الفاتح من نوفمبر 1954، مجلة المصادر، العدد 6، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2002.
- 22- لونيسي إبراهيم: الأوضاع السياسية في الجزائر من خلال جريدة المنار الجزائرية 1951-1954، المجلة التاريخية المغاربية، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، العدد 139، 2010.

- 23- مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954، العدد 3، 2000.
- 24- مدور خميسة: مشروع بلوم-فيوليت: إصلاحات ضائعة بين تماطل حكومة الجبهة الشعبية وسلطة اللوبي الجزائري (1936_1938)،مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية،ع7،الجزائر، نوفمبر 2016.
- 25- المصادر: عدد 3، مجلة فصلية يصدرها الديوان الوطني للدراسات والبحث الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر، الجزائر، 2000م.
- 26- نوي صلاح ، حمري ليلى: نشاط حزب الشعب الجزائري اثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1945، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مج 14، ع 2، مخبر الدراسات التاريخية والاثرية في شمال إفريقيا، جامعه ابن خلدون، تيارت، 2021، ص ص 676-777

الأطاريح والرسائل العلمية:

- 01- مومني فتيحة، بن جدو وسام: قانون الجزائر 20 سبتمبر 1947، مذكرة ماستر ، جامعة 8 ماي 1945 سطيف، 2017، ص 128
- 02- بو عبد الله عبد الحفيظ: فرحات عباس بين الإدماج و الوطنية (1919-1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2006/2005.
- 03 -بوقلقول عيسى: النواب المسلمون في المجلس الجزائري ودورهم في الحياة السياسية الوطنية (1948 - 1956)، أطروحة مقدمة لنيل الشهادة الدكتوراه الكلية العلوم الانسانية اقسم التاريخ الساعة 2014
- 04- حمري ليلي: الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين (1948-1955)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران. 2015-2014.

المراجع الأجنبية:

- -01[1] Hocin neffah, Un long processus vers la liberté, at ht[1] موسوعة عريق، بيان أول نوفمبر ’ https://areq.net/m/%Dtps://www.lexpressiondz.com/nationale/un-long-processus-vers-la-liberte-362460
- -02-Chikh Bouamrane, Mohamed Djidjelli: L'Algérie coloniale par les textes (1830-1962), Editions ANEP, Alger, 2009
- -03-Hocin neffah, Un long processus vers la liberté, at https://www.lexpressiondz.com/nationale/un-long-processus-vers-la-liberte-362460

شكر وعرفان .....

إهداء.....

قائمة الاختصارات .....

مقدمة ..... أ

الفصل التمهيدي..... 8

الفصل الأول: السياسة الاستعمارية بين 1945-1954 ورد فعل الحركة الوطنية 24

المبحث الاول مجازر 8 ماي 1945. 25

المطلب الأول: خلفيات وداعيات مجازر الثامن ماي. 26

المطلب الثاني أحداث 8 ماي 1945.....29

المطلب الثالث: انعكاسات مجازر 8 ماي 1945 34

المبحث الثاني: قانون العفو العام 9 مارس 1946.....35

المطلب الأول: مضمونه:.....35

المطلب الثاني: أثره على الحركة الوطنية:.....36

المبحث الثالث القانون الخاص دستور 20 سبتمبر 1947 37

المطلب الأول: مضمونه.....37

المطلب الثاني: اهداف الإدارة الفرنسية من قانون 1947/9/20 38

المطلب الثالث: موقف الحركة الوطنية من قانون.1947/09/20.....39

خلاصة الفصل الأول.....**Erreur ! Signet non défini.**

الفصل الثاني: مظاهر عقم النضال السياسي وتنامي فكرة العمل المسلح.....45

تمهيد:.....46

المبحث الأول: واقع الحركة الوطنية بين 1945-1954.....46

المطلب الأول: مظاهر التقارب. 46
المطلب الثاني: مظاهر التنافر.....53
المبحث الثاني: مظاهر عقم النضال السياسي وتنامي فكرة العمل المسلح. 58
المطلب الأول: المنظمة الخاصة.....58
المطلب الثاني: أزمة حركة انتصار الحريات. 63
المطلب الثالث: التحضير للثورة التحريرية الكبرى.....67
خلاصة الفصل:.....71
خاتمة 72
الملاحق.....76
قائمة المراجع.....79

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة السياق التاريخي والسياسي الذي أدى إلى تبني العمل المسلح كوسيلة لمقاومة الاستعمار بين عامي 1945 و1954. يتم التركيز على الاستراتيجيات والممارسات الاستعمارية التي جعلت النضال السياسي التقليدي غير فعال، مما دفع الحركات التحررية إلى اللجوء إلى الكفاح المسلح كخيار حتمي.

تستعرض الدراسة كيف أدت السياسات القمعية والممارسات العنيفة من قبل القوى الاستعمارية إلى تقويض الجهود السلمية والإصلاحية، ما جعل من المستحيل تحقيق الاستقلال والحرية دون استخدام القوة المسلحة، بالإضافة إلى ذلك، تسلط الدراسة الضوء على الدور الذي لعبته الحركة الوطنية في تعزيز وتوجيه هذه الحركات المسلحة.

الكلمات المفتاحية: العمل المسلح؛ النضال السياسي؛ الحركة الوطنية؛ السياسة الاستعمارية.

Study Summary:

This study examines the historical and political context that led to the adoption of armed struggle as a means of resisting colonialism between 1945 and 1954. It focuses on the colonial strategies and practices that rendered traditional political struggle ineffective, prompting liberation movements to resort to armed struggle as an inevitable option.

The study reviews how repressive policies and violent practices by colonial powers undermined peaceful and reformist efforts, making it impossible to achieve independence and freedom without the use of armed force. Additionally, the study highlights the role played by the national movement in strengthening and guiding these armed movements.

Keywords: Armed struggle; Political struggle; National movement; Colonial policy